



القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الدورة الرابعة (بيروت - الجمهورية اللبنانية)
20 يناير/ كانون ثان 2019

تقرير الأمين العام

عن

العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي

العربي المشترك

الفهرس

الصفحة

تقديم

5

الجزء الأول: العمل الاقتصادي العربي المشترك:

- 13 أولاً: في مجال التكامل الاقتصادي العربي
- 18 ثانياً: في مجال الطاقة
- 22 ثالثاً: في مجال النقل والسياحة
- 25 رابعاً: في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات
- 30 خامساً: في مجال الملكية الفكرية والتنافسية
- 32 سادساً: في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات
- 34 سابعاً: في مجال العلاقات الاقتصادية
- 37 ثامناً: في مجال المنظمات والاتحادات العربية
- 39 تاسعاً: في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية
- 44 عاشراً: في مجال متابعة تنفيذ مقررات القمم المشتركة
- 47 حادي عشر: في مجال التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة

الجزء الثاني: العمل الاجتماعي العربي المشترك:

- 50 أولاً: في مجال الأولويات العربية لخطة التنمية المستدامة 2030 - الأبعاد الاجتماعية
- 50 ثانياً: في مجال الفقر
- 51 ثالثاً: في مجال كبار السن
- 52 رابعاً: في مجال الاشخاص ذوي الإعاقة

53	خامساً: في مجال الإرهاب والتنمية الاجتماعية
54	سادساً: في مجال العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار
55	سابعاً: في مجال الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار
58	ثامناً: في مجال المرأة
59	تاسعاً: في مجال الطفولة
64	عاشراً: في مجال الصحة
67	حادي عشر: في مجال تعزيز دور المجتمع المدني
68	ثاني عشر: في مجال السياسات السكانية
71	ثالث عشر: في مجال الهجرة الدولية
72	رابع عشر: في مجال الشباب والرياضة
75	الجزء الثالث: أجندة التنمية المستدامة 2030

تقديم:

مثّلت التطورات التي شهدتها العالم بشكل عام والمنطقة بشكل خاص خلال السنوات القليلة الماضية، تحولات ضخمة في مسيرة الدول والمجتمعات، وفرضت أنماطاً جديدة من التعامل الدولي إزائها. وقد أضحى العمل الدولي الجماعي ضرورة وليس خياراً، وينبغي أن يترافق مع إرادة حقيقية وعزيمة صادقة من أجل التغلب على التحديات المشتركة ووأد النزاعات والانقسامات قبل نشوبها والعمل على تدارك ما خلفته من معاناة ومآسي إنسانية لا يزال أثرها قائم.

وقد تزامنت على المنطقة العربية عدد من الأزمات السياسية والأمنية وتزاحمت مع التحديات الاقتصادية والبيئية المتواجدة، فضلاً عن التحديات الكونية الشاملة التي باتت تواجه العالم أجمع دون استثناء. وهذا الوضع الخطير إنما يتطلب حلاً استراتيجياً شاملاً تواجهه الظواهر وتعالج الأسباب؛ فالتحديات الجوهرية ليس لها حلول عابرة أو مصادفة. وليس بمقدور الدول العربية فرادى أن تتعامل مع هذه التحديات أو التطورات؛ وخاصةً في ظل توافر مقومات التكامل والتعاون والتنسيق بين الدول العربية الشقيقة.

ومع بزوغ فجر الثورة الصناعية الرابعة أو ما يُطلق عليها الثورة التكنولوجية/الثورة الرقمية، وتأثيراتها في ملامح الحياة اليومية للمواطنين، أصبح هناك حاجة ملحة لتطوير آليات العمل العربي

المشترك ومواكبته لتلك التغيرات ومقتضيات العصر، أخذاً في الاعتبار تسارع وتيرة التقدم المعرفي والابتكار التكنولوجي من جهة وتباطؤ وتيرة التكيف مع هذا التقدم ومنافسته من جهة أخرى. إن التطلع إلى المستقبل ينبغي أن يكون من خلال آليات عملية تستند إلى الواقع المعاصر، وليس إلى منظور مثالي لا يسمح بمعالجات موضوعية للمعوقات الناشئة؛ فالتزام الموضوعية والتمسك بالواقعية هو أمر لا غنى عنه من أجل اللحاق بالركب التقدمي العالمي.

وفيما تتمتع المنطقة العربية بثروات مادية وطبيعية هائلة، إلا أن الجهود المبذولة لتحقيق رفاه المواطن لم تأت بثمارها بعد. ولا زالت العقبات ماثلة والتحديات تتوالى. ولا شك أن نجاح هذه الجهود إنما يكمن في مدى إحداث تأثير إيجابي وملموس في النواحي المعيشية والتنمية للمواطن العربي. ولقد أصبح تكامل تلك الجهود وتكاتفها ضرورة ملحة في وقت تعددت التهديدات وتزامنت على نحو ليس باليسير.

ولا سبيل أمام المنطقة العربية سوى السعي الجاد لتحقيق التكامل المنشود. والأمر يستلزم وضع رؤية استراتيجية لهذا الهدف ترتكز على 3 أركان: الركن الأول هو التعاون والتنسيق الفعال بين الدول العربية، لتغدو كتلة موحدة تعمل بشكل متجانس في المحافل الدولية وتتمكن من الحفاظ على الحقوق والمصالح العربية. أمّا الركن الثاني فهو تعميق التكامل الاقتصادي؛ من خلال استكمال تنفيذ الاتفاقيات القائمة واسترجاع مشروع الوحدة الاقتصادية الشاملة التي

كانت أول أهداف التعاون العربي الرسمي، وفقاً لنهج ومفاهيم تنموية معاصرة. فيما يتمثل الركن الثالث، وهو الأهم في تطوير المنظومة التعليمية، وبما يُمكن مجتمعاتنا من استعادة روح المبادرة وتأهيل الأجيال القادمة لبناء مجتمعات المعرفة واقتصاداتها.

وانطلاقاً من ذلك، تولي جامعة الدول العربية اهتماماً خاصاً بالعمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك، وذلك إيماناً منها بأن هذه المجالات لا تقل أهمية عن المجالات السياسية والأمنية. ولقد أطلقت القمم العربية في دوراتها العادية منذ عام 2013 وحتى عام 2018 العديد من الخطط والاستراتيجيات في هذه الموضوعات، فضلاً عما أصدرته المجالس الوزارية العربية من تقارير متخصصة وبرامج تنفيذية في هذا الإطار، والتي عُرضت تفصيلاً ضمن التقارير التي قدمتها للقمم العربية في دوراتها المتعاقبة. كما بذلت المنظومة العربية جهوداً مُخصصة من أجل إقامة مشاريع قومية تعود بالنفع على المجتمعات العربية، وحرصت على مواكبة العمل الدولي الجاري ذي الصلة، وخاصةً بعد إقرار خطة التنمية المستدامة 2030 واتفاق المجتمع الدولي على الأهداف المشتركة والغايات المرجوة، وحتى لا تبقى الدول العربية بعيدة عن عالمها الخارجي.

وبالتوازي مع ذلك، تواصل جامعة الدول العربية مسيرة الإصلاح والتطوير التي بدأتها منذ عدة سنوات، وهي عملية متواصلة تُبنى كل مرحلة فيها على سابقتها، وتأخذ في الاعتبار المتغيرات القائمة، وتعمل على صياغة وتطوير آليات مبتكرة من شأنها أن تُمكن مؤسسات

وأجهزة العمل العربي المشترك من الاضطلاع بالمهام والأدوار المنوطة بهم على النحو الأمثل، وبما يسهم في تحقيق المزيد من التقارب والتنسيق بين سياسات الدول الأعضاء، وحتى تتمكن المنظومة العربية من مواكبة متطلبات المرحلة.

وطوال الفترة الماضية، بذلت الأجهزة الرئيسية لجامعة الدول العربية الجهود وعقدت الأنشطة ونظّمت الفعاليات المختلفة التي هدفت بشكل أساسي إلى تذليل المعوقات التي تحول دون تطوير التعاون العربي الجماعي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، وكذلك إلى رسم وتفعيل السياسات التي من شأنها أن تنهض بجهود العمل العربي من النمو المضطرب إلى التنمية المستدامة.

وقد وجهت قطاعات الأمانة العامة بإداراتها المختلفة باتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الصادرة في هذا الشأن عن القمم العربية العادية والتنمية والمجالس الوزارية، وعرض التطورات أولاً بأول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة التقدم المحرز ومعالجة الصعاب التي تحول دون التنفيذ الكامل لهذه القرارات.

كما حرصت على المشاركة في عدد من الفعاليات الإقليمية والدولية الهامة المعنية بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والتنمية في المنطقة العربية. وأكدت خلال لقاءاتي مع المسؤولين الدوليين المعنيين على أن الجامعة العربية تضع في مقدمة أولوياتها مسألة تعزيز آليات

العمل التنموي بمختلف أبعاده في الوطن العربي، خاصةً في ضوء التحديات الملموسة التي تواجهه خلال السنوات الأخيرة على كافة الأصعدة. كما أكدت على أهمية الانخراط بجدية في جهود شاملة ومتكاملة من أجل إعادة الإعمار في المنطقة، آخذاً في الاعتبار أن جهود إعادة الإعمار تمثل مدخلاً مثالياً لإطلاق عملية تنمية متكاملة ومترابطة في العالم العربي. وفي هذا الإطار، حرصتُ على الإشارة والتأكيد على أن الجامعة العربية لا زالت تحتضن المشروع الاقتصادي الأهم في المنطقة، ألا وهو مشروع التكامل الاقتصادي الذي يجب أن ينتقل من مجال التفكير إلي حيز العمل والتنفيذ. كما أكدت على ضرورة تبني نموذج تنموي سليم يلائم ظروفنا ويؤسس لعلاقة ناجحة بين القطاعين الحكومي والخاص بالشكل الذي يؤدي إلى ازدهارهما معاً، خاصةً في ضوء امتلاك الاقتصادات العربية لإمكانيات هائلة تؤهلها إلي النجاح والتفوق على أقرانها.

من ناحية أخرى، فقد أدى استمرار النزاعات في عدد من البلدان خلال العقد الأخير إلى ارتفاع مستويات الهجرة واللجوء في المنطقة العربية. وقد أظهرت بلدان عدّة في المنطقة مستوى عالٍ من التضامن والالتزام في استقبال اللاجئين، غير أن محدودية الموارد يفرض تحديات تنموية على الدول المضيفة ويهدد مكتسباتها التنموية، وخاصةً عندما لا تلبى المساعدات الإنسانية الاحتياجات الانمائية لها، حيث أنه كثيراً ما تكون الموارد التي يقدمها المجتمع الدولي غير كافية لتلبية جميع الاحتياجات في حالات الأزمات الحادة، وغالباً ما يكون التمويل

المخصص للمساعدات الانسانية قصير الأمد وموجهاً إلى مبادرات إنقاذ الحياة، في حين تحتاج برامج التنمية عادةً إلى استثمارات طويلة الأمد ونهج شاملة تعالج جميع احتياجات السكان في منطقة معينة. ولا زلتُ أؤكد على أن المساعدات الإنسانية المُقدّمة، وإن كانت مُقدّرة، إلا أنها ليست بديلاً أبداً، ولا ينبغي لها أن تكون، عن إقامة السلام واستتباب الأمن في ربوع المنطقة ووضع حد للحروب والنزاعات وعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم.

ولا شك أن التعليم والإعلام يمثلان مداخل الإدراك في الوعي العام العربي. كما أن العملية التعليمية والبحث العلمي يلعبان دوراً راسخاً في عملية التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وينبغي أن يُركّز البحث العلمي في العالم العربي على هذه الأبعاد الثلاثة، وليس فقط على العلوم الطبيعية والفيزيائية والهندسية المُجرّدة؛ فعنصر الابتكار في تحقيق التنمية يتطلب تطوير الآليات ورسم السياسات وإصدار التشريعات التي تساعد على ذلك، فضلاً عن توفير بيئة مواتية للبحث والابتكار.

وربما كان الاعتماد المُفرط على الموارد الطبيعية والمصادر غير المتجددة، سبباً رئيسياً لتحديات التنمية في المنطقة العربية. وليس غريباً، والأمر كذلك، اقتران المعرفة بالتنمية المستدامة والرفاه الإنساني، باعتبارها مقوم رئيسي في النهضة الفكرية والثقافية والمجتمعية والتنموية؛ فالاستثمار في المعرفة العلمية يعني الارتقاء

بالإنسان العربي، ويكون هذا الإنسان هو محور عملية التنمية المنشودة.

إن عملية التنمية الشاملة والمنشودة ينبغي أيضاً أن تعالج ظاهرة تسرب الأطفال من التعليم، وتعمل على إعادة بناء وهيكلية وتعزيز البنى التحتية للمؤسسات الصحية، وخاصةً في تلك البؤر التي تشهد اضطرابات حادة في المنطقة، وبهدف ملائمة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ومواكبة عملية التنمية. كما ينبغي لهذه التنمية أن تساعد النساء والفتيات على التغلب على التحديات المضاعفة التي تواجههنّ، بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل للشباب لمواجهة عمليات الاستقطاب الفكري التي تقوم بها الجماعات المتطرفة مُستغلةً أزمة البطالة المنتشرة بين أوساط من الشباب؛ فهؤلاء الشباب هم قادتنا في المستقبل.

إنّ قطار التنمية لم يرحل بعد، ولا زالت الفرصة مواتية للحاق بالركب ومعالجة الضمور الذي أصاب مناحي التقدم في مجتمعاتنا. إن عالمنا العربي سبق أن قدّم ابتكارات رائدة واختراعات في أوج ازدهار حضارته، ويمكن أن يعود مُجدّداً قوياً موحداً رائداً مبتكراً إذا أمكن حشد طاقاته الهائلة والاستفادة القصوى من كل موارده المُتاحة، وفي مقدمتها الموارد البشرية.

أحمد أبو الغيط

الإله

الأمين العام

الجزء الأول

العمل الاقتصادي العربي المشترك

أولاً: في مجال التكامل الاقتصادي العربي:

1- في إطار متابعة تنفيذ قرارات القمم العربية العادية والتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهادفة إلى الانتهاء من متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمضي قدماً نحو إقامة اتحاد جمركي عربي، وذلك في سبيل تحقيق تكامل اقتصادي عربي يعزز من مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ويصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، شهدت الفترة الأخيرة العديد من الانجازات يمكن استعراضها على النحو التالي:

❖ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

2- قواعد المنشأ: تنفيذاً لقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الرياض: 2013)، والتي حثت الدول العربية على الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية في إطار المنطقة، تم اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية لقائمة السلع المتفق عليها، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي رقم 2170 بتاريخ 2018/2/8. وقد دخلت هذه القائمة المتفق عليها حيز التنفيذ اعتباراً من 2018/10/1، حيث تجاوزت القائمة 90% من إجمالي قواعد المنشأ، وجارى العمل للوصول إلى توافق حول القوائم غير المتفق عليها (القائمة رقم 2 الخاصة بالسلع الصناعية، والقائمة رقم 3 الخاصة بالسلع الزراعية).

3- تفعيل مبدأ الشفافية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تم اعتماد الآلية الخاصة بمتطلبات الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2190) بتاريخ 2018/9/6 وذلك لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في تعامل الدول العربية فيما بينها وبما ينعكس ايجابياً على أداء المنطقة.

4- آلية التزام الدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بإتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تم اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (2190) بتاريخ 2018/9/6، على أن تطبق الآلية من البند الأول مع التزام الدول بقرارات المجلس السابقة، وذلك لتحفيز الدول على الالتزام بأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

5- المعالجات التجارية: انتهى فريق عمل المعالجات التجارية من وضع آلية الاجراءات الفنية لمكافحة الإغراق في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ووضع آلية الإجراءات الفنية للدعم والتدابير التعويضية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجاري العمل على الانتهاء من آلية الإجراءات الفنية للتدابير الوقائية.

6- المنافسة ومنع الاحتكارات: تنفيذاً لقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (29) بتاريخ 2013/1/22، والذي تضمن توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية فيما بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار، قام فريق الخبراء والمختصون بمجال المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في الدول العربية بالتفاوض حول إطار استرشادي

للدول العربية للمنافسة ومنع الاحتكارات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد.

7- اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية: تم الانتهاء من صياغة الاتفاقية العربية المعدلة لتنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية، وجاري اتخاذ الاجراءات اللازمة لعرض المسودة النهائية للاتفاقية على الدورة العادية (103) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المزمع عقدها خلال الفترة 3-2019/2/7، لاعتمادها والبدء في إجراءات التوقيع والتصديق عليها.

8- التعاون الجمركي: تم اعتماد اتفاقية للتعاون الجمركي بين الإدارات الجمركية في الدول العربية، من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقامت كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية بالتوقيع على الاتفاقية، وينتظر توقيع (6) دول أخرى لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

9- دعم الدول الأقل نمواً: تنفيذاً لقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (29) بتاريخ 2013/1/22، والذي تضمن توفير الدعم المالي والفني اللازم للدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عملت الأمانة العامة على التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية لتوفير الدعم الفني المطلوب في الموضوعات ذات العلاقة بمنطقة التجارة.

10- تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تقدمت الأمانة العامة بمقترح يستهدف تطوير الاطار التشريعي للمنطقة من خلال إدراج ملفات القيود الفنية على التجارة والصحة النباتية وتسهيل التجارة والملكية الفكرية، وكذلك تطوير آلية فض المنازعات وإعادة النظر في صياغتها الحالية من خلال اللجنة القانونية المتخصصة، وقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2190) بتاريخ 2018/9/6 الذي دعا الأمانة العامة لمراجعة اللائحة الخاصة بآلية القواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول العربية وإعداد مشروع لائحة معدل في ضوء التطورات الدولية، ودعا كذلك لجنة من الخبراء القانونيين المختصين بالدول العربية لمناقشة مشروع اللائحة وعرض ما تتوصل إليه على لجنة التنفيذ والمتابعة، وجرى العمل على اتخاذ اللازم بهذا الشأن.

❖ تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

11- تنفيذاً لتوجيهات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دوراتها الثلاث (الكويت: 2009، شرم الشيخ: 2011، الرياض: 2013)، تم اختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، ووافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (2122) د.ع (99) بتاريخ 2017/2/16، وطلب من الدول العربية التي تقدمت بجداول التزاماتها النهائية في الاجتماع الختامي لهذه الجولة المنعقدة في بيروت يومي 1-2/2/2017 (دولة الإمارات العربية المتحدة - جمهورية السودان - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة قطر - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية اليمنية)، والتي تمت الموافقة النهائية عليه من كافة الدول

المشاركة في الاجتماع، سرعة التوقيع على أحكام اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (72) بموجب القرار رقم 1485 بتاريخ 2003/9/18، وملاحقها وجداول التزامات الدول المنضمة كجزء من الاتفاقية، وكذلك سرعة إنهاء الإجراءات القانونية المعتمدة لديها للمصادقة عليها لدخولها حيز النفاذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من ثلاث دول على الأقل طبقاً للمادة 32 من الأحكام العامة للاتفاقية. وقد تقدمت (10) دول عربية بجداول التزاماتها النهائية، كما تم توقيع ثلاث دول عربية على الاتفاقية (المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية). وأبلغت بالتصديق كل من: المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية. وفي حال تصديق جمهورية مصر العربية، تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بعد شهر من إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة وذلك وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية، الأمر الذي سيكون له انعكاس إيجابي على التجارة البينية في السلع والخدمات بين الدول العربية.

❖ الاتحاد الجمركي العربي:

12- تنفيذاً لقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي تنص جميعها على ضرورة المضي قدماً نحو إقامة اتحاد جمركي عربي واستكمال كافة متطلباته، قامت اللجان الفنية بالسعي نحو ذلك، حيث تم الانتهاء من مسودة القانون الجمركي العربي الموحد. كما تم صياغة المذكرة الإيضاحية واللائحة التنفيذية للقانون وجرى مراجعة مشروع دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد وفق القانون الجمركي العربي الموحد. وتنفيذ لقرار القمة العربية التنموية في شرم الشيخ رقم (18) بتاريخ

2011/1/19، فقد تم الانتهاء من توحيد التفريعات الوطنية للتعريفات الجمركية الموحدة، ويجرى التفاوض لتوحيد التعريفات الجمركية العربية الموحدة في ضوء هياكل التعريفات الجمركية المطبقة والمثبتة في إطار منظمة التجارة العالمية. وستركز المرحلة القادمة على صياغة مسارات تجريبية للبنية الفنية للاتحاد الجمركي العربي الموحد واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة. كما تم الانتهاء من النسخة الأولى من مشروع دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد، وكذلك الانتهاء من إعداد مشروع نموذج البيان الجمركي العربي الموحد وسيتم عرضه على السادة مدراء عموم الجمارك لاعتماده، وجاري الآن التفاوض على الآلية الخاصة بتبادل المعلومات الجمركية إلكترونياً والاتفاق على إنشاء مركز معلومات جمركي عربي وكيفية تأهيل المنافذ الجمركية لمرحلة الاتحاد الجمركي العربي.

ثانياً: في مجال الطاقة:

13- يعمل المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومكتبه التنفيذي في عدد كبير من المشروعات المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والربط الكهربائي، وتمثل الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 ومشروع إقامة السوق العربية المشتركة للكهرباء محور أعمال المجلس خلال الفترة الحالية.

❖ في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:

14- تم الانتهاء من صياغة الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030. وتمثل هذه الاستراتيجية نقطة تحول رئيسية في الدور الذي يلعبه المجلس

الوزاري العربي للكهرباء نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والذي يعتمد بشكل رئيسي على قطاع الطاقة. وتأتي هذه الوثيقة كحصيلة لجهد مستمر للمجلس ومكتبه التنفيذي وأمانته الفنية في سبيل تحديث الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) التي اعتمدها القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في الرياض بموجب القرار رقم (31) بتاريخ 2013/1/22، لتحدد هدفاً عربياً مشتركاً لمساهمة الطاقة المتجددة في نظم الطاقة الكهربائية، وكذلك لتطوير العمل السابق ليوكب التغيرات العالمية ويتوافق مع الأهداف الفرعية والإقليمية المعلنة لمساهمة الطاقة المتجددة في منظومة الطاقة الكهربائية، والمؤشرات المتعلقة بالطاقة الكهربائية، إضافة إلى التصورات المتعلقة بمساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة في الدول العربية حتى عام 2030، أخذاً في الاعتبار التوجه الذي اعتمده الدول العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030؛ وبشكل خاص الهدف السابع المرتبط باستدامة أنظمة الطاقة.

15- هذا، وتهدف الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 إلى استعراض الخيارات المتاحة للتطور المستقبلي لقطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الوطن العربي، وذلك وفق نظرة تكاملية لخليط الطاقة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، من خلال الإبقاء على المكانة الاستراتيجية للمنطقة العربية في أسواق الطاقة العالمية، وإدماج عنصري الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في التخطيط لقطاع الطاقة من منظور عربي متكامل يخدم مصالح الدول العربية كافة ويدعم استقلاليتها

في مجال الطاقة. كما تهدف الاستراتيجية إلى ضمان استمرار مساهمة قطاع الطاقة في الناتج الإجمالي المحلي في الدول المنتجة للطاقة وزيادة مساهمتها في خليط الطاقة في الدول المستوردة من خلال المحافظة على الموارد والاحتياطات وتخفيض الاستيراد، والعمل على أن يبقى قطاع الطاقة رافداً رئيسياً للدخل الوطني لا أن يصبح عائقاً أو مستهلكاً لمصادر الدخل الأخرى، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي يؤمنها قطاع الطاقة المستدامة، وزيادة قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة التغيرات الحادة في خريطة الطاقة العالمية.

16- وقد تم تصميم الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 وفقاً للمبادئ الرئيسية التالية:

- استدامة قطاع الطاقة العربي.
- الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة باعتبارهما عنصران لا يتجزآن من منظومة الطاقة المستدامة.
- أمن الطاقة العربي هو أحد محاور الأمن الاقتصادي العربي.
- للطاقة دور محوري في تحقيق السلم والتنمية الاقتصادية والرفاه المجتمعي.
- ضمان وصول خدمات الطاقة الحديثة لكل مواطن عربي بشكل مستمر وبأسعار مقبولة.

17- وفي إطار التواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة بموضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، تم تحديد يوم (21 مايو/أيار) من كل عام ليكون يوماً عربياً لكفاءة الطاقة، ويُستغل إعلامياً لنشر التوعية اللازمة بموضوع

كفاءة الطاقة في جميع وسائل الإعلام على مستوى المنطقة العربية. وفي هذا الإطار، نظّمت الأمانة العامة عدة احتفاليات باليوم العربي لكفاءة الطاقة، كان آخرها عام 2018 حول "أفضل ممارسة/ إجراء لتحسين كفاءة الطاقة في مجال التكييف"، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهمية تخفيض استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها في مجال التكييف وإظهار أفضل الممارسات العربية لمشاريع تخفيض أحمال التكييف. كما تنظم جامعة الدول العربية كل عامين المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وقد عُقد المنتدى في عام 2018 تحت عنوان "الطاقة المستدامة: الاستثمار، التشغيل والتكنولوجيا"، وذلك تحت رعاية الأمين العام للجامعة ومعالي المهندس بخيت شبيب الرشيدى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بدولة الكويت.

❖ في مجال الكهرباء:

18- تم الاحتفال بتوقيع مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء بتاريخ 2017/4/6، حيث تم التوقيع عليها من جانب 16 دولة عربية. وتمثل مذكرة التفاهم التزام الدول الأعضاء بالخطة التنفيذية لإنشاء السوق. هذا، وتقوم السوق العربية المشتركة للكهرباء على أساس وجود إطار تشريعي وإطار مؤسسي يصاحبهما بنية تحتية مكتملة، تأخذ في الاعتبار الجوانب الفنية لتحقيق تكامل السوق. ويتمثل الإطار التشريعي للسوق العربية المشتركة للكهرباء في اعتماد أربع وثائق أساسية لحوكمة السوق، هي: مذكرة التفاهم، الاتفاقية العامة (التي تتضمن الأهداف والمبادئ الاسترشادية للسوق العربية المشتركة للكهرباء ومسارها الانتقالي)، اتفاقية سوق الكهرباء العربية المشتركة (وهي وثيقة أكثر

تفصيلاً تصف كيفية تنفيذ أطرافها للالتزامات المحددة في مذكرة التفاهم والاتفاقية العامة، وتغطي الجوانب التجارية للسوق العربية المشتركة (للكهرباء)، كود شبكة الكهرباء العربية المشتركة (وهي وثيقة تحدد المتطلبات الفنية للربط بنظام النقل واستخدامه من قبل مستخدمي الشبكة، كما تمكن مشغلي نظم النقل من إدارة شبكة النقل ذات الجهد العالي بطريقة سليمة وآمنة واقتصادية، فضلاً عن تمهيد السبيل لفرص متساوية لاستخدام شبكة النقل بشفافية وبدون تمييز). ومن المفترض أن يعمل بها مشغلو نظم النقل وغيرهم من المشاركين في السوق. وقد تم الانتهاء من الاتفاقية العامة واتفاقية السوق وجاري مراجعتها بشكل نهائي تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الخاصة بالتوقيع عليهما، أما الإطار المؤسسي للسوق، فجاري العمل على دراسة البدائل الخاصة به بالتعاون مع كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي.

ثالثاً: في مجال النقل والسياحة:

❖ مشروع الربط البحري بين الدول العربية:

19- أقرت القمة العربية التتويمة: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية (شرم الشيخ: 2011) مشروع الربط البحري بين الدول العربية. وفيما يلي استعراض موجز لأهم الاجراءات ذات الصلة بمتابعة تنفيذ محاور هذا المشروع:

○ بالنسبة للمحورين الأول والثاني بشأن إنشاء خطوط ملاحية تربط فيما بين الموانئ العربية، فقد أظهرت نتائج الدراسات وورش العمل في هذا الشأن، خسارة الخطوط الملاحية في التشغيل نظراً لعدم توافر البضائع والتجارة العربية البيئية بكميات كافية. وقد أصدر مجلس وزراء النقل

- العرب في دورته (28) القرار رقم (417) بتاريخ 2015/10/29 الذي
حث الدول العربية على دعم وتقوية خطوط الربط البحري فيما بينها.
- بالنسبة للمحور الثالث والمتعلق بإنشاء شبكة معلومات عن النقل البحري العربي، فقد وافق مجلس وزراء النقل العرب على تكليف الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بإنشاء البوابة الإلكترونية العربية لنقل التجارة، حيث تشتمل على المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها أطراف العملية التجارية في كافة قطاعات النقل (بري، بحري، جوي، متعدد الوسائط)، وسيتولى البنك الإسلامي للتنمية تمويل دراسة إنشاء البوابة الإلكترونية بمبلغ 50.000 دولار.
 - بالنسبة للمحور الرابع المتعلق بإصدار التشريعات لتقنين عمل شركات النقل متعدد الوسائط، فقد تم إعداد اتفاقية النقل متعدد الوسائط بين الدول العربية ودخلت حيز النفاذ.
 - أمّا فيما يتعلق بالمحور الخامس، فتم إعداد اتفاقية النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية وأقرها مجلس وزراء النقل العرب بموجب القرار رقم (399) بتاريخ 2014/10/23. كما تم اعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب القرار رقم (2040) بتاريخ 2015/2/19، ووجه برفعها لمجلس الجامعة للموافقة عليها. وبعرض الموضوع على مجلس الجامعة في دورته العادية (147)، رأى ضرورة إفراد اتفاقية خاصة بالتعاون بين الدول العربية في مجال النقل البحري وفصلها عن الاتفاقية المشار إليها، وأصدر

القرار رقم (8146) بتاريخ 2017/3/7 في هذا الخصوص. وتم إعادة اتفاقية النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية مرة أخرى للعرض على مجلس وزراء النقل العرب في دورته (30) بتاريخ 2017/10/22، حيث أصدر بشأنها القرار رقم (443) الذي نص في فقرته الأولى على: "إحالة مشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية إلى اللجنة الفنية للنقل البحري، وذلك لإفراد اتفاقية خاصة لتنظيم الاجراءات الفنية والمالية للنقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية".

20- ويعرض الموضوع على اللجنة الفنية للنقل البحري (الأمانة العامة: 21-2018/3/22)، قررت تكليف الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بإعداد مشروع الاتفاقية وموافاة الأمانة العامة به لتعميمه على الدول العربية لإبداء الرأي والملاحظات بشأنه، والموضوع قيد البحث والدراسة في اللجنة الفنية للنقل البحري.

❖ مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية:

21- قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل دراسة مخطط الربط البري بالسكك الحديدية بين الدول العربية، وكلف المكتب الاستشاري "دار العمران/ايتالفير" (أردني- ايطالي) بإعداد هذه الدراسة. وتم عرض الدراسة على مجلس وزراء النقل العرب في دورته (28) بتاريخ 2015/10/29، حيث وافق عليها بموجب القرار رقم (411) بتاريخ 2015/10/29، وكلف الأمانة العامة بالبدء في إعداد اتفاقية للنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية مع الأخذ في الاعتبار

المتطلبات الفنية اللازمة لذلك. وجاري التواصل مع الدول العربية لتجميع مرئياتها حول المعايير والمتطلبات الفنية اللازمة لإنشاء شبكة سكك حديدية عربية والعمل على توحيد تلك المعايير والمتطلبات الفنية والاتفاق عليها، وذلك من خلال اتفاقية عربية للربط السككي. ونظراً لعدم توافر شبكات سكك حديدية في عدد (9) دول عربية، فالأمر متروك للدول في هذه المرحلة للعمل على إنشاء واستكمال وإعادة تأهيل شبكات السكك الحديدية الوطنية. وعضواً عن إعداد اتفاقية عربية لتنظيم نقل البضائع والركاب بالسكك الحديدية بين الدول العربية، فسينظر مجلس وزراء النقل العرب في دعوة الدول العربية إلى الانضمام إلى اتفاق السكك الحديدية في المنطقة العربية والذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، وذلك منعاً للازدواجية في الأداء، حيث بلغ عدد الدول العربية في عضوية لجنة الاسكوا (18) دولة عربية، ويشمل اتفاق السكك الحديدية في الاسكوا توحيد المعايير الفنية اللازمة لإنشاء شبكات السكك الحديدية في الدول العربية، وكذلك التشغيل الفني الموحد لتلك الشبكات حتى يسهل الربط فيما بينها عند اكتمال إنشاء الشبكات في كل الدول العربية.

رابعاً: في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات:

❖ دعم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة فلسطين:

22- بناء على مقررات الدورات (18) و(19) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، واستكمالاً لأعمال التحضير للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (جنيف: 2-27/11/2015) التي تولاهما فريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي التابع لأجهزة مجلس الوزراء العرب

للاتصالات والمعلومات برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة، ونتيجة لأعمال التنسيق البيئي للمجموعة العربية والتنسيق مع المجموعات الإقليمية الأخرى خلال أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية WRC-15 (جنيف: 2-27/11/2015)، فقد تم اعتماد القرار رقم (12) المعد من قبل الأمانة العامة ودولة فلسطين والمُقدّم إلى المؤتمر بإسم المجموعة العربية بشأن تقديم المساعدة والدعم إلى فلسطين من أجل تمكينها من الحصول على الطيف الترددي المطلوب وإدارته بغية تشغيل شبكات الاتصالات والخدمات اللاسلكية الحديثة والموثوقة لديها. كما يدعو القرار الاتحاد الدولي للاتصالات إلى اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز وتطوير البنى التحتية للاتصالات اللاسلكية وتقديم المساعدة والدعم المتخصصين في مجال تخصيص الترددات وإدارة الطيف. وقد جاء اعتماد هذا القرار خلال المؤتمر في أعقاب اتفاق رام الله الذي عقد بين دولة فلسطين وسلطة الاحتلال الإسرائيلي من أجل منح المشغلين الفلسطينيين ترددات حصرية تمكنهم من إنشاء شبكات الاتصالات لخدمات الانترنت عريضة النطاق بشكل منفصل ومستقل عن الشبكات الإسرائيلية، وكذلك حق فلسطين في حماية هذه الخدمات.

23- وقد أكد مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات خلال دورته العادية (21) (القاهرة: 2017/12/4)، على أهمية مواصلة الأمين العام للجامعة جهوده ومتابعته للاتصالات مع الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات من أجل متابعة تنفيذ قرارات الاتحاد الخاصة بفلسطين لما يمثله تعطيل تنفيذ هذه القرارات من خرق لحقوق الشعب الفلسطيني.

24- كما أكد السادة وزراء الاتصالات العرب على ضرورة قيام الإدارات العربية وبصفة خاصة الأعضاء في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات بالتنسيق مع الأمين العام للاتحاد الدولي لوضع آلية تضمن تنفيذ القرارات الخاصة بفلسطين وأبرزها القرار رقم (99) والقرار رقم (125) "المراجعين في بوسان 2014" والصادرين عن مؤتمر المندوبين المفوضين، والقرار رقم 18 المراجع في المؤتمر العالمي للتنمية للاتصالات (بوينس آيرس: 2017/10/20-9)، ومتابعة التقرير الدوري المقدم من الأمين العام للاتحاد بشأن القرارات الخاصة بفلسطين.

25- أما في مجال البريد، فقد تم اختيار "القدس عاصمة فلسطين" موضوع الطابع البريدي الموحد 2019 ليتم إصداره بالتوازي في جميع الدول العربية في يوم البريد العربي، دعماً للوضع الحالي لمدينة القدس.

❖ المبادرات الإقليمية لتنمية المنطقة العربية (2017 - 2021):

26- وخلال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس: 2017/10/20)، تم اعتماد المبادرات العربية لتنمية المنطقة خلال الفترة (2017-2021)، وهي كالتالي:

المبادرة الأولى: البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ.

الهدف: زيادة الوعي وتقديم الدعم بشأن التحديات الرئيسية في مجال البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ ووضع الأطر التنظيمية والتدابير اللازمة لمواجهة التحديات في هذا المجال.

المبادرة الثانية: الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الهدف: تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحماية الأطفال على الخط ومكافحة جميع أشكال التهديدات السيبرانية، بما في ذلك إساءة استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المبادرة الثالثة: الشمول المالي الرقمي.

الهدف: دعم وتمكين النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية واستعمالها من خلال استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق مستويات عالية من الشمول المالي الرقمي.

المبادرة الرابعة: إنترنت الأشياء والمدن الذكية والبيانات الضخمة.

الهدف: زيادة ونشر الوعي بخصوص أهمية التحديات المقبلة في عصر إنترنت الأشياء والبيانات الضخمة وكيفية مواجهتها ووضع الأطر التنظيمية واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تساعد على مواكبة التطورات السريعة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل من أجل التحول إلى المدن والمجتمعات الذكية.

المبادرة الخامسة: الابتكار وريادة الأعمال.

الهدف: بناء القدرات وزيادة الوعي بشأن ثقافة الابتكار وريادة الأعمال خاصة بالنسبة للشباب وتمكين المرأة بغية تسخير أدوات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطلاق مشاريع وأنشطة اقتصادية تركز على توفير فرص العمل.

❖ مشروع .arab. أو .عربي:

27- في سياق الدور المتزايد لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة كافة مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، واتساقاً مع الجهود الجارية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، فقد بدأت الأمانة العامة بالتعاون مع مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات العمل على وضع استراتيجية عربية جديدة للاتصالات والمعلومات (2017-2024) تضع ضمن أهم اعتباراتها أهداف التنمية المستدامة والمقاصد والغايات التي تضمنتها. ومن أجل تقديم ونشر صناعة أسماء النطاقات في المنطقة العربية والضرورية لتفعيل الاقتصاد الرقمي وبناء مجتمع المعلومات العربي، تواصل الأمانة العامة العمل على إطلاق النطاقات العلوية العربية العامة (.عرب) و(.arab) بالتعاون مع هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي سوف تقوم بتشغيل وإدارة النطاقين بإسم وإصالح جامعة الدول العربية.

❖ المنتديات:

28- انطلاقاً من أهمية مشاركة كافة أصحاب المصلحة في تطوير قطاع الاتصالات، تواصل الأمانة العامة العمل على عقد وإطلاق وتطوير أعمال المنتديات العربية الجامعة في المجالات ذات الصلة من أجل تأكيد التواصل الحكومي مع كافة أصحاب المصلحة وتبادل وجهات النظر، أخذاً في الاعتبار الأولويات المختلفة عند وضع السياسات واتخاذ القرارات، حتى يتم تطوير القطاع بشكل تشاركي وتسخير آلياته من أجل خدمة التنمية الشاملة والمستدامة. ومن هذه المنتديات: المنتدى العربي لحوكمة الانترنت، المنتدى الإقليمي للمحتوى الرقمي العربي،

وجارى العمل على إطلاق المنتدى العربي لإنترنت الأشياء والمنتدى العربي للتعلم الذكي. وبناء على قرارات مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، ومن أجل خلق فرص عمل جديدة للشباب، جارى بحث إمكانية إنشاء هيئة عربية للاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتفعيل دور أجهزة البريد العربي في تطوير التجارة الإلكترونية.

خامساً: في مجال الملكية الفكرية والتنافسية:

29- تتبنى الأمانة العامة مبادرة العون القانوني والفني للمخترعين العرب "نحو مزيد من براءات الاختراع في الدول العربية"، وذلك بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب، وتهدف إلى تقديم الدعم والمساعدة القانونية والفنية للمخترعين في الدول العربية في إعداد طلبات براءات الاختراع بواسطة وكلاء براءات متطوعين من الدول العربية. لما في ذلك من أهمية قانونية تتمثل في حماية أفكار وابتكارات هؤلاء المبدعين، وكذلك أهمية اقتصادية تتمثل في النمو الاقتصادي للمجتمعات، والذي يعود بالمنفعة على الجميع ويساعد على انتشار المعرفة والتكنولوجيا مما يعزز التنافسية في هذا المجال.

30- هذا، وتستهدف هذه المبادرة المخترعين الذين ليست لديهم الإمكانيات للتواصل الرسمي ببراءات الاختراع، وذلك تسهيلاً لوجود مزيد من براءات الاختراع في الدول العربية.

31- كما تهدف إلى تشجيع ودعم الابتكار لدى الطلاب والباحثين، وتقديم المساعدة لشباب المخترعين في الدول العربية، وخصوصاً أن أغلب هؤلاء

الشباب يفتقرون إلى المعرفة الدقيقة بنظم ايداع طلبات براءات الاختراع، وأن العديد من هذه الطلبات يتم رفضها لأسباب اجرائية وقانونية. 32- وتتم هذه المساعدة من خلال محامين متطوعين من اتحاد المحامين العرب لتقديم المشورة القانونية والفنية لطالبي براءات الاختراع بشكل مجاني.

33- وتتركز آلية عمل المبادرة على ما يلي:

- أن يتم تكليف مجموعة من المحامين المتطوعين، بالتنسيق مع اتحاد المحامين العرب، بتقديم المساعدة والمشورة القانونية والفنية للمخترعين في الدول العربية.
- يتم الترويج لهذه المبادرة اعلامياً من قبل طرفي المبادرة (جامعة الدول العربية - اتحاد المحامين العرب).
- يتم إعلام المكاتب الوطنية للملكية الفكرية بالدول العربية بشكل رسمي بهذه المبادرة، لتعمم على الجهات المختصة بدولهم. كما يقوم اتحاد المحامين العرب بتبليغ عضويته في جميع الدول العربية بهذه المبادرة.

34- أمّا الجهات المستفيدة من المبادرة، فهي كالتالي:

- المخترعون؛ لما سيحصلون عليه من عائد مادي من خلال تسويق اختراعاتهم.
- المحامون المتطوعون المشاركون في المبادرة؛ لما سيحققونه من شهرة في هذا المجال وبالتالي تعود عليهم بالمنفعة المادية بشكل عام.
- المجتمع بشكل عام اقتصادياً وتنموياً، وسيضع الدولة في مصاف الدول المتقدمة تكنولوجياً ويعزز التنافسية لديها في الاسواق العالمية.

سادساً: في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات:

35- يحتل العمل الإحصائي موقعا بارزا في الأنشطة عامة، ويحظى باهتمام خاص من أجل إنتاج ونشر إحصاءات عالية الجودة، تلبى احتياجات جميع مستخدمي الإحصاءات العربية.

36- وفي هذا الشأن يتم تنفيذ توصيات الاجتماعات المختلفة التي تعقدها اللجان الإحصائية التالية:

- اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء.
- اللجنة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية.
- اللجنة الفرعية للحسابات القومية.
- اللجنة الفرعية للإحصاءات السكانية والاجتماعية.
- لجنة التنسيق الإحصائية بين الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة.
- اللجنة الفرعية لبناء القدرات الإحصائية.

37- كما تقوم الأمانة العامة بتنفيذ برنامج سنوي يشمل الأنشطة التالية:

- تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لدول الوطن العربي على المستوى التفصيلي للسلع حسب النظام المنسق، وإتاحة هذه البيانات لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال الموقع الإلكتروني، مع التحديث المستمر لإستكمال بياناتها حتى آخر سنة متاحة.
- إتاحة قواعد بيانات لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال موقع الأمانة العامة.
- تحديث محتويات قواعد البيانات الخاصة بباقي قطاعات المجموعة الإحصائية.

- المشاركة في وضع اطار عربي أولي خاص بمؤشرات التنمية المستدامة في الأبعاد الثلاثة.
- العمل مع المنظمة العربية للسياحة لتطوير وتحديث محتوى قاعدة بيانات السياحة للدول العربية.
- توفير الاحتياجات الإحصائية اللازمة لمستخدمين البيانات داخل وخارج الأمانة العامة.
- إصدار كتيب "دول عربية: أرقام ومؤشرات" سنوياً.
- إصدار كتيب "تعريف إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات ولجانها".
- إصدار دليل سنوي للأجهزة الإحصائية العربية على الموقع الإلكتروني، متضمناً المعلومات الأساسية عن تلك الأجهزة، بالإضافة إلى أنشطتها القطرية والعربية والإقليمية.
- تقديم منح دراسية للكوادر الإحصائية العربية العاملة في الأجهزة الإحصائية العربية للدراسة بالمركز الديمغرافي بالقاهرة.
- 38- وفي مجال التعاون مع الأجهزة الإحصائية العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، تقوم الأمانة العامة بما يلي:
 - الاتصال المستمر بالأجهزة الإحصائية العربية للحصول على البيانات اللازمة للنشرات الإحصائية ولقواعد البيانات والتعاون معها فيما يخص تنفيذ توصيات اللجنة الدائمة ولجانها الفرعية، وتنفيذ برنامج العمل السنوي.
 - التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتنظيم دورات تدريبية في مجال الحسابات القومية 2008 وورشة عمل حول البيانات الضخمة ودورات تدريبية لتجاوز التحديات التي تواجه الأجهزة الإحصائية العربية لإنتاج ونشر مؤشرات التنمية المستدامة 2030.

- التعاون مع لجنة الاسكوا لتعزيز بناء القدرات الاحصائية العربية في مجال الحسابات القومية ومؤشرات التنمية المستدامة 2030.

سابعاً: في مجال العلاقات الاقتصادية:

❖ دعم الاقتصاد الفلسطيني:

39- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدة قرارات بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني، كان آخرها القرار رقم (2195) بتاريخ 2018/9/6، والذي نص في فقرته الرابعة على: "تشكيل لجنة مفتوحة العضوية تضم الأمانة العامة ودولة فلسطين والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية، لاتخاذ اللازم بشأن تنفيذ البند رقم 20 من القرار رقم (709) بتاريخ 2018/4/15 الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران - المملكة العربية السعودية، الذي ينص على: "التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018-2022)، التي قدمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها"، وعرض تقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة".

40- وفي هذا الشأن، عقدت الأمانة العامة اجتماع اللجنة مفتوحة العضوية والتي تضم في عضويتها كلاً من الأمانة العامة، دولة فلسطين، المنظمات العربية والإسلامية، الصناديق العربية (الأمانة العامة:

21-22/11/2018)، حيث ركز الاجتماع على الخروج بالتوصيات اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس وآليات تمويل الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية لمدينة القدس (2018-2022)، وتم الاتفاق على ما يلي:

- التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول، والمنظمات العربية والإسلامية، والصناديق العربية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018-2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
- الطلب من الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ قرار قمة عمان رقم 677 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29 بشأن زيادة موارد صندوقي الأقصى والقدس بقيمة 500 مليون دولار والذي أكدت عليه قمة القدس بمدينة الظهران بالقرار رقم 711 بتاريخ 2018/4/15، ودعوة الدول التي لم تفِ بالتزاماتها في هذا الشأن سرعة الوفاء بها.
- دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة والبرلمان العربي والبرلمانات العربية الوطنية والمنظمات والاتحادات العربية، لاستحداث وسائل لحشد الدعم الشعبي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
- تبني آلية التدخل العربي والإسلامي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018-2022) من خلال التنسيق والتواصل مع دولة فلسطين.

❖ دور القطاع الخاص في دعم العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك:

41- يساهم القطاع الخاص بدور فاعل في دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية العربية، ويسعى إلى تحقيق تنمية وتكامل اقتصادي عربي أكثر احتواءً للمفاهيم الحديثة واستجابة للمتغيرات. كما يقوم بدور فاعل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع ريادة الأعمال والابتكار، مع تخصيص مشروعات موجهة للشباب ودعم دور المرأة في الحياة الاقتصادية، فضلاً عن مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة وإعادة بناء رأس المال بمفهومه الواسع (مالياً، تصنيعياً، بشرياً، اجتماعياً، طبيعياً). كما يعمل القطاع الخاص على تحسين عوائد الموارد من خلال الإنتاج وكفاءته وتدوير المخرجات، واستخدام مستلزمات الإنتاج المحلية بما يحقق المصلحة الاقتصادية، والاستفادة من المبادرات الريادية المقدمة من قبل الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة بما تحمله من تجارب رائدة ومفاهيم حديثة.

42- وانطلاقاً من ذلك، تعمل الأمانة العامة على التعاون مع القطاع الخاص والاستفادة من قدراته، وفقاً لقرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن. كما تحرص على التنسيق مع اتحاد الغرف العربية في هذا الشأن نظراً لإمكاناته وأنشطته المتعددة في المجالات ذات الصلة.

❖ مننديات التعاون العربي الدولي:

43- في إطار دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي الدولي، تسعى جامعة الدول العربية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين

الدول العربية والتكتلات الدولية والإقليمية، وفي مقدمتهم: الصين والهند واليابان وروسيا الاتحادية، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، وذلك من خلال عقد منتديات التعاون العربي الدولي، بهدف الاستفادة من الخبرات والدخول إلى الأسواق العالمية والانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة بناء شراكة جديدة مع هذه التكتلات، من أجل مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة.

ثامناً: في مجال المنظمات والاتحادات العربية:

44- وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي، يشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في موائيقها، ويقوم بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازنتها ودراسة إنجازاتها وتقارير هيئات الرقابة الخاصة بها، وكل ذلك يتم من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تسمى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة تضم في عضويتها جميع الدول العربية والمنظمات العربية المعنية. وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة كل عامين لإقرار خطط وموازنات المنظمات تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تجتمع اللجنة مرة واحدة كل عام لدراسة إنجازات المنظمات والحسابات الختامية وتقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية الخاصة بها.

45- وتنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأهمية مشاركة الأمانة العامة في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة وتقديم تقرير بهذا

الشأن للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشارك الأمانة العامة بصفة منتظمة في العديد من الاجتماعات التي عقدتها المنظمات العربية المتخصصة، وذلك من أجل توضيح قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات وشرح توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

46- كما تعقد لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك اجتماعاً سنوياً برئاسة الأمين العام. وجدير بالذكر أن هذه اللجنة قد تشكلت بموجب قرار مجلس الجامعة رقم 3552 بتاريخ 1977/3/29، وتهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين جامعة الدول العربية وأجهزتها العاملة في نطاقها والمنظمات العربية لزيادة فاعلية وكفاءة العمل العربي المشترك وتلافي الازدواجية. وكان آخر انعقاد لها اجتماع استثنائي بتاريخ 2018/12/3 بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بمدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية، وذلك بناءً على طلب الأمين العام لبحث مسألة تطوير وتفعيل عمل اللجنة ولائحتها الداخلية. وقد أوصى الاجتماع بضرورة التزام السادة المدراء العموم ورؤساء مؤسسات العمل العربي المشترك ومؤسسات وصناديق التمويل العربية أعضاء اللجنة بالمشاركة الفعالة في اجتماعاتها. كما أوصت بالموافقة من حيث المبدأ على تطوير اللائحة الداخلية للجنة وفقاً للوائح والنظم المعمول بها، وعلى نحو يواكب التطورات الجارية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

تاسعاً: في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية:

❖ في مجال البيئة واستدامة الموارد:

47- تم إنجاز دراسات الآثار المحتملة للمفاعلات الحدودية على المنطقة العربية في رصد المخاطر الناتجة عن المفاعلات النووية، وخاصة مفاعل ديمونة الإسرائيلي ومفاعل بوشهر الإيراني من قبل الهيئة العربية للطاقة الذرية، وسيتم عرضها على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

48- كما تم اعتماد وثيقة البعد البيئي لأجندة 2030 للتنمية المستدامة من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وجاري متابعة تنفيذها، وكذلك اعتماد توصيات المائدة المستديرة الخامسة للإنتاج والاستهلاك المستدامين وجاري متابعة تنفيذها.

49- كما تم إعداد التقرير الدوري حول تنفيذ البعد البيئي في التنمية المستدامة للعرض على المنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة بالأمم المتحدة.

50- هذا، وستعقد دورة استثنائية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في يناير/كانون ثان عام 2019 بالمملكة الأردنية الهاشمية للإعداد والتحضير ومتابعة دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

51- كما تم اعتماد مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة، وجاري استكمال العمل من خلال الفريق العربي المعني بالمؤشرات، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الأممية ذات العلاقة.

52- ومن ناحية أخرى، جاري حالياً التنسيق مع الدول الأعضاء لعقد الجمعية العامة لمرفق البيئة العربي بعد استكمال النصاب القانوني للدول الأعضاء المصادقة على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي.

❖ في مجال الكوارث الطبيعية،

53- تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 بموجب قرار القمة العربية رقم (733) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15. وعُقد اجتماع لآلية التنسيق العربية للحد من المخاطر لدراسة كيفية تنفيذ الاستراتيجية. كما تم اعتماد الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة (2017-2030) بموجب قرار القمة رقم (736) بتاريخ 2018/4/15.

❖ في مجال الارصاد الجوية والمناخ:

54- تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء العرب المعنيين بالأرصاد الجوية والمناخ، تتم المراجعة الدورية للموضوعات التالية: أرصاد الطيران، الأرصاد الجوية الاعلامية، إدارة معلومات مخاطر الطقس والمناخ، التدريب وبناء القدرات، المنتدى العربي للتوقعات المناخية، الاستراتيجية المتكاملة لخدمات الأرصاد الجوية العربية ومخطط تنفيذها 2018-2030، التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمات العربية والاقليمية والدولية.

55- ويتم حالياً متابعة تنفيذ خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا التغير المناخي من قبل فريق العمل المعني بذلك. كما تم اعتماد الآلية العربية التي أوصت بها المجموعة العربية في اجتماعها

(20) والموقف المتوازن ضمن برنامج عمل اتفاقية باريس واعتباره أساساً للتحرك العربي خلال الجولة التفاوضية الحاسمة في بولندا.

❖ في مجال المياه،

56- تم اتخاذ العديد من الإجراءات ذات الأولوية لمواجهة تحديات الأمن المائي في الدول العربية، ومن أهمها:

- إصدار تقارير دورية عن وضعية الموارد المائية في الدول العربية بالتعاون مع منظمات إقليمية عربية.
- تنفيذ مشاريع رائدة حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية من طرف الدول وبرمجة مشاريع أخرى بهدف تحقيق غايات الهدف السادس الخاص بالمياه من أهداف التنمية المستدامة.
- تنفيذ العديد من المشاريع بالتعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتوسيع القاعدة التكنولوجية والصناعية وتوفير قواعد البيانات.
- تعزيز المشاركة العربية في المحافل الدولية المرتبطة بالمياه (مؤتمرات الأمم المتحدة للأطراف حول المناخ والتنوع البيولوجي والمنتدى العالمي للمياه).
- إعداد إطار لتنمية قدرات المفاوضين العرب ودبلوماسية المياه بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة في المنطقة العربية، وجاري البحث عن فرص تمويل لتنفيذه.
- تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول المانحة لدعم قدرات الدول العربية في التكيف مع التغيرات المناخية في قطاع المياه.
- الاستمرار في العمل على بناء قدرات الدول العربية لتحقيق الترابط بين قطاعات المياه والطاقة والأمن الغذائي بالتعاون مع منظمات إقليمية عربية

ودولية، ويتم في هذا الشأن الاعداد لأول اجتماع مشترك بين وزراء المياه ووزراء الزراعة في الدول العربية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الاسكوا.

• تشجيع البحث العلمي والابتكار من خلال جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه والعمل على تنظيم المؤتمر العربي للمياه لعرض نتائج أحدث الأبحاث العلمية وتبادل الخبرات والتجارب.

• إنشاء شبكة للخبراء العرب حول المياه العربية تحت الاحتلال بالتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية، والحرص على فضح ممارسات الاحتلال الاسرائيلي في الاعتداء على الحقوق المائية العربية من طرف دولة الاحتلال، في المنتديات الدولية.

57- كما يعمل المجلس الوزاري العربي للمياه حالياً على مراجعة وتحديث الاستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات ومتطلبات التنمية المستدامة (2010-2030) لإدراج أولويات جديدة، مع التركيز على الموارد المائية المشتركة بين الدول العربية ومع دول غير عربية، وإدراج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمياه لمتابعة وتقييم التقدم المحرز وتحديد الفجوات أمام تحقيق إدارة مستدامة للموارد المائية، وضمان مصالح الدول العربية المتشاطئة مع دول غير عربية لتحقيق الأمن المائي العربي.

❖ في مجال الاسكان والتنمية الحضرية:

58- تم إنشاء منتدى وزاري عربي للإسكان والتنمية الحضرية لتعزيز الموقف العربي في المحافل الدولية ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030. وقد عقدت الدورة الأولى للمنتدى في جمهورية

مصر العربية خلال الفترة 20-2015/12/22، وأصدر إعلان القاهرة. كما عقدت الدورة الثانية للمنتدى في المملكة المغربية خلال الفترة 21-2017/12/23، وأصدر إعلان الرباط.

59- من ناحية أخرى، وافق مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب على الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030، بموجب قراره رقم (10) د.ع (32) بتاريخ 2015/12/22، وكلف الأمانة الفنية للمجلس برفعها إلى القمة العربية للاعتماد. وبعرضها على القمة، أصدرت القرار رقم (662) بتاريخ 2016/7/25 الذي وافق على الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

60- تنفيذاً لذلك، تم الانتهاء من إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية، وتم عرضها على الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بتاريخ 2018/12/13 بمدينة المنامة بمملكة البحرين. وقد أصدر المجلس القرار رقم (8) الذي تضمن الموافقة على الخطة التنفيذية الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، ورفعها إلى القمة العربية العادية في دورتها (30) التي ستُعقد بالجمهورية التونسية في مارس/ آذار 2019، للاعتماد.

❖ اللجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء:

61- يتم حالياً إعداد المسودات النهائية لكودات المرحلة الثامنة، ومن ضمنها : الكود العربي الموحد للجسور - الكود العربي للبناء. وسيتم البدء في إعداد كودات المرحلة التاسعة، والتي تضم: الكود العربي لإدارة مشروعات التشييد - الكود العربي للمعايير التصميمية للمستشفيات والمنشآت الصحية.

عاشراً: في مجال متابعة تنفيذ مقررات القمم المشتركة:

❖ القمة العربية الإفريقية في دورتيها الثالثة والرابعة:

62- عُقدت القمتان العربية الإفريقية الثالثة والرابعة في دولة الكويت (2013) وجمهورية غينيا الاستوائية (2016) على التوالي، وأصدرت عدداً من القرارات تقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذها مع الجهات المختصة العربية والإفريقية، وعُقدت في هذا الشأن عدة اجتماعات تشاورية بين الأمانة العامة والاتحاد الإفريقي.

63- وكان من بين هذه الاجتماعات الاجتماع السابع للتعاون العام الذي عُقد برئاسة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وذلك بتاريخ 2017/12/10 بمقر الأمانة العامة، حيث تناول الاجتماع متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية الإفريقية، بالإضافة إلى استعراض جهود الجانبين في إعداد الإطار التنسيقي لتمويل المشروعات العربية الإفريقية.

64- وتنفيذاً لقرار القمة العربية الإفريقية الثالثة في دولة الكويت (2013)، عقد المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي (مالابو: 2016/11/18)، بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة للجامعة واتحاد الغرف العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ومفوضية الاتحاد الإفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. ركزت أعمال المنتدى على تعزيز سبل زيادة تدفقات التجارة والاستثمار بين الإقليمين من خلال المشاركة الفعالة للقطاع الخاص. كما عقد الاجتماع الوزاري المشترك الأول للوزراء الأفارقة والعرب المسؤولين عن الاقتصاد

والتجارة والمالية (مالابو: 2016/11/21)، تحت شعار "تعزيز فرص الاستثمار من خلال التمويل وتطوير البنية الأساسية العابرة للحدود".

❖ القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الرياض: 2015):

65- عُقدت القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (2015)، وأصدرت عدداً من القرارات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم الأمانة العامة والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة بمتابعة تنفيذ ما ورد في إعلان الرياض، ويتم عرض النتائج بصفة دورية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

66- في مجال البيئة: فإنه جاري التنسيق بين الجانبين لعقد اجتماع تشاوري بين الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمملكة العربية السعودية والبرازيل للتحضير لعقد ندوة "تقنيات تحلية المياه بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية" خلال عام 2019.

67- في مجال السياحة: أحيط المجلس الوزاري العربي للسياحة علماً باعتذار وزارة السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية عن استضافة الاجتماع الأول لوزراء السياحة العرب في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، ووجه الشكر إلى جمهورية مصر العربية على استضافتها لهذا الاجتماع. وجاري حالياً التحضير لعقد الاجتماع الوزاري للسياحة

المشترك على هامش الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية خلال عام 2019 بروسيا الاتحادية، بهدف ضمان مشاركة أكبر عدد من وزراء السياحة من الجانبين.

68- في مجال النقل: أصدر مجلس وزراء النقل العرب قراراً بشأن رفع التقرير النهائي لورشة العمل الخاصة بوضع آلية لإنشاء شركتي قطاع خاص أحدهما للنقل البحري والأخرى للخدمات اللوجيستية، بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

69- الاجتماع الأول للجنة التعاون الزراعي: عقدت عدة اجتماعات تحضيرية بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمانة العامة وجمهورية السودان للتحضير لعقد الاجتماع الأول للجنة التعاون الزراعي والذي ستستضيفه جمهورية السودان. وقد أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية كافة الوثائق للاجتماع بما في ذلك التصور لتفعيل التعاون العربي الأميركي الجنوبي في مجال التعاون الزراعي.

70- القطاع الخاص: شاركت الأمانة العامة في المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي (البرازيل: 2018/4/2)، والذي تم تنظيمه بالتعاون بين الأمانة العامة واتحاد الغرف العربية والغرفة التجارية العربية البرازيلية. ويهدف المنتدى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الدول العربية وجمهورية البرازيل الاتحادية. وقدمت الأمانة العامة ورقة عمل حول أهم مجالات تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين العربي

والبرازيلي، وأهم الفرص الاستثمارية المتاحة بين الجانبين، حجم التبادل التجاري بين الطرفين وكذلك حجم الاستثمارات المتبادلة. وعقد على هامش المنتدى الاقتصادي لقاءات مع الأمناء العامين للغرف العربية الاجنبية المشتركة (مقر الغرفة التجارية العربية البرازيلية: 2018/4/3) لبحث أوضاع الغرف التجارية العربية المشتركة، وسبل تطويرها، معالجة المعوقات، تعزيز دورها في الترويج للفرص الاستثمارية لكل دولة عربية، وبما يخدم المصالح العربية.

حادي عشر: في مجال التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة:

71- في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، طالبت المجموعة العربية في نيويورك في عام 1981 بإدراج بند التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين أصبح بنداً دائماً يدرج على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تم توقيع اتفاق التعاون بين المنظمتين بهدف تحديد الاطار القانوني والتنظيمي للعلاقات بينهما.

72- وقد عُقد (14) اجتماعاً للتعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة، حيث تعقد هذه الاجتماعات كل عامين، لمتابعة التقدم المحرز في الأنشطة القائمة وتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتصدر عنها توصيات ومصفوفة للبرامج والأنشطة المتفق عليها من الجانبين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دورية متابعة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وإصدار التوجيهات اللازمة بشأنها. وقد عُقد الاجتماع (14) للتعاون العام بمشاركة عدد من المنظمات العربية المتخصصة ونظرائهم من الجانب الأممي وصدر عنه الوثيقة الختامية ومصفوفة الأنشطة والبرامج للفترة 2018-2020، تم تعميمها على مؤسسات العمل العربي المشترك، وجاري متابعتها بالتعاون بين الأمانات الفنية للمجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة.



الجزء الثاني

العمل الاجتماعي العربي المشترك

73- بحثت الدورة الثالثة للقمّة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (يناير/ كانون ثان 2013)، العديد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وأصدرت عدداً من القرارات الهامة في هذا الشأن. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذه القرارات، وقد تم الانتهاء من عدد من الموضوعات التي كانت معروضة على القمم العربية التنموية في دوراتها الثلاث السابقة، ومن بينها: الموضوعات ذات الصلة بالأهداف التنموية للألفية التي أنتهى العمل بموجبها في عام 2015، وانطلق في سبتمبر/أيلول من ذات العام من الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة 2030 التي تشغل منظومة جامعة الدول العربية وأجهزتها المتخصصة لدعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذ هذه الخطة الطموحة.

74- بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عدد من الموضوعات الأخرى التي يجري تنفيذها، ومنها: متابعة الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، تحسين مستوى الرعاية الصحية، مبادرة البنك الدولي في العالم العربي، المشاريع العربية لدعم صمود القدس، التصدي للأمراض غير المعدية (غير السارية)، وبما في ذلك جهود منظومة جامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية لإعداد الموقف العربي والأولويات العربية لخطة التنمية المستدامة 2030.

أولاً: في مجال الأولويات العربية لخطة التنمية المستدامة

2030 - الأبعاد الاجتماعية،

75- أقرت القمة العربية في دورتها العادية (27) في العاصمة الموريتانية نواكشوط نتائج المؤتمر الوزاري حول "تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية: الأبعاد الاجتماعية"، وذلك بموجب قرارها رقم (663) بتاريخ 2016/7/25، والجاري العمل بموجبه. وقد سبق ذلك أن أقرت القمة العربية في دورتها العادية (26) في مدينة شرم الشيخ "الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015"، وذلك بموجب القرار رقم (631) بتاريخ 2015/3/29

ثانياً: في مجال الفقر:

76- تنفيذاً لتوصيات التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، الذي أطلقه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على هامش الشق رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2017، قامت الأمانة العامة بالتعاون مع الشركاء المعنيين ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة بإعداد الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، وتمت الموافقة على هذا الإطار الاستراتيجي الهام من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (38) الذي عُقد بـ شرم الشيخ في ديسمبر/كانون الأول 2018، وطالب المجلس برفع هذا الإطار إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اللبنانية (2019)، للنظر في اعتماده.

77- ويُعد هذا الإطار حال تنفيذه نقلة نوعية هامة تدعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذ السياسات والبرامج الناجمة للقضاء على الفقر بمختلف أبعاده، وتعزيز جهودها لتنفيذ الاهداف والغايات ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة 2030. كما يتميز هذا الإطار بأنه يتضمن مقترح لآلية مرقمنة للتقييم ومتابعة التنفيذ، وبما يُمكن من مراجعة السياسات والبرامج المتبعة وصولاً إلى تحقيق الاهداف المرجوة من هذا الإطار.

78- وتنفيذاً لقرار القمة العربية رقم (738) بتاريخ 2018/4/15، الذي رحب بإنشاء المركز العربي للسياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، فقد شكّل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لجنة في هذا الشأن.

79- وبناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (853) بتاريخ 2018/12/5 الذي رحب باستضافة المملكة الاردنية الهاشمية لهذا المركز العربي المتخصص، جاري التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة والشركاء ووكالات الامم المتحدة المتخصصة للانتهاء من إنشاء المركز في أقرب الآجال، ليمثل أحد الآليات الداعمة لتنفيذ الاطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الابعاد وتعزيز السياسات الاجتماعية في الدول العربية بما ينعكس إيجاباً على المواطن العربي.

ثالثاً: في مجال كبار السن:

80- انطلاقاً من اهتمام منظومة جامعة الدول العربية بفئة كبار السن، وتقديراً لهذه الفئة الهامة في المجتمع، أعدت الامانة العامة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء من منظمات المجتمع

المدني، وبتعاون وثيق مع الجمهورية التونسية صاحبة المبادرة، الاستراتيجية العربية لكبار السن، والتي وافق عليها الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب الذي انعقد في مدينة شرم الشيخ بتاريخ 2018/12/4. وتتضمن هذه الاستراتيجية، بناءً على دراسة واقع كبار السن في الدول العربية، مقترحات بسياسات وبرامج في مختلف المجالات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتشريعية، التي يوفر تنفيذها ضماناً للعيش الكريم لهذه الفئة الهامة في المجتمع، وبما يُمكن من الاستفادة من القدرات والخبرات الهامة للقادرين منهم. ومن المنتظر أن تُرفع هذه الاستراتيجية الهامة إلى القمة العربية العادية في الجمهورية التونسية (مارس/ آذار 2019)، للنظر في اعتمادها والعمل بموجبها.

رابعاً: في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة:

81- يمثل موضوع الأشخاص ذوي الإعاقة أولوية متقدمة في عمل الأمانة العامة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، حيث تقوم الأمانة العامة بعرض بند دائم على جدول أعمال المجلس في هذا الخصوص، ويتم التركيز على الجوانب التي تدعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والغايات والمؤشرات ذات الصلة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030. وفي هذا الإطار، نظمت الأمانة العامة خلال عام 2018 فعاليات متخصصة في هذا المجال، تهدف إلى التركيز على الربط بين الاتفاقية الدولية المشار إليها وخطة 2030، فضلاً عن موضوع إيجاد قواعد بيانات مدققة وتصنيفات للإعاقة في الدول العربية، وخاصة في الدول التي تواجه صراعات ونزاعات مسلحة وفي الدول الأقل نمواً.

82- في ذات الاطار أيضاً، نظمت الامانة العامة حدثاً جانبياً على هامش مؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة خلال شهر يونيو/ حزيران 2018، تحت عنوان "الإعاقة في مرحلة التحديات التي تواجه العالم العربي: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع والعنف"، وذلك بالتعاون مع وكالات الامم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

83- كما أطلق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (38) في شرم الشيخ (ديسمبر/ كانون أول 2018)، الدليل الشامل لمصطلحات الاعاقة، والذي تم اعداده بالتنسيق مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويعد هذا الدليل أحد الوثائق العربية الهامة في هذا المجال التي تعزز من العمل العربي المشترك وبما ينعكس إيجاباً على أوضاع هؤلاء الاشخاص.

خامساً: في مجال الإرهاب والتنمية الاجتماعية:

84- في إطار تنفيذ قرار القمة العربية رقم (699) بتاريخ 2017/3/29، بشأن "نتائج المؤتمر الوزاري حول الإرهاب والتنمية الاجتماعية: أسباب ومعالجات"، قامت الامانة العامة بالتنسيق مع فريق الخبراء المكلف بإعداد "خطة عمل عربية لمعالجة الأسباب الاجتماعية المؤدية للإرهاب، وتشتمل هذه الخطة الطموحة على خطوات تنفيذية بتوقيات محددة في مجالات الخطاب الديني والتعليم والثقافة والمرأة والشباب والإعلام والسياسات والتشريعات.

85- وقد وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على هذه الخطة خلال دورته (38) في شرم الشيخ (ديسمبر/كانون أول 2018)، وطلب رفعها إلى القمة العربية العادية في الجمهورية التونسية (مارس/آذار 2019).

سادساً: في مجال العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار:

86- أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار رقم (636) د.ع (26) بتاريخ 2015/3/29، الذي اعتمد بموجبه العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار (2015-2024) عقداً للقضاء على الأمية في جميع أنحاء الوطن العربي بجميع أشكالها (الابجدية، الرقمية، الثقافية). وانطلاقاً من أهمية مبادرة إعلان العقد الحالي عقداً للقضاء على الأمية في جميع أنحاء الوطن العربي وبالتنسيق والتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تم عقد عدة اجتماعات بهدف وضع برنامج عمل للقضاء على الأمية في الدول العربية خلال السنوات العشر القادمة، انطلاقاً من قيم التراث العربي التي تحض على التعليم والتعلم مدى الحياة، ومن منطلق أن التعليم والمعرفة حق إنساني مكفول للجميع لبناء مواطنين إيجابيين يستطيعون المساهمة بفاعلية في مجتمع المعرفة، آخذين بعين الاعتبار الظروف الراهنة لبعض الأقطار العربية التي تعاني من الصراعات المسلحة والنزوح، ووفقاً لإطار مفاهيمي يتبنى مفهوماً لمحو الأمية كمجال من مجالات تعليم الكبار ويواكب متطلبات مجتمع المعرفة، ويتبنى مدخلاً تنموياً متعدد الأبعاد ينهض بالمجتمع العربي ويشيع ثقافة التعليم المستمر مدى الحياة.

87- وإدراكاً من الأمانة العامة لدور الإعلام وأهميته في زيادة وعي المواطن العربي ليصبح متفاعلاً مع القضايا التنموية والمجتمعية

المختلفة، فقد أعدت خطة اعلامية تستخدم كافة وسائل واجهزة الاعلام من أجل التوعية والتنظيم وحشد الطاقات لمواجهة مشكلة الامية، وزيادة معدلات القرائية في المناطق الحضرية والريفية والنائية من خلال استخدام الوسائل التقليدية، بالإضافة إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة لإتاحة فرص التعلم المستمر مدى الحياة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة 2030 وأهداف العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار. وقد تم اعتماد هذه الخطة وإقرارها من قبل مجلس وزراء الاعلام العرب في دورته (49) التي عُقدت بمقر الامانة العامة خلال شهر مايو/ آيار 2018.

88- تجدر الإشارة إلى بعض الصعوبات التي تواجه هذه الجهود، ومن بينها نقص بعض البيانات المتاحة بشأن عدد من الدول، وكذلك ضعف التمويل الذي يشكل عائقاً للقيام بزيارات ميدانية للتعرف على التجارب الناجحة للدول في القضاء على الامية.

سابعاً: في مجال الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي

والابتكار:

89- أصدرت القمة العربية في دورتها (22) التي عقدت في مدينة سرت بدولة ليبيا في مارس/آذار 2010 القرار رقم (537) بشأن "الدفع بجهود البحث العلمي والتقني في الدول العربية"، وكلفت الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع استراتيجية عربية للبحث العلمي والتقني في الدول العربية. وتنفيذاً لهذا القرار، تم

إعداد "الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار"، وتم اعتمادها من مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (28) بموجب القرار رقم (700) بتاريخ 2017/3/29.

90- وقد جاء مشروع الاستراتيجية بهدف بلورة رؤية عربية للنهوض بالبحث العلمي والتكنولوجي والتطوير والابتكار وربطها بالتنمية والاقتصاد في الوطن العربي. وتتلخص هذه الرؤية في الوصول بمنظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار في الوطن العربي، قبل حلول عام 2030، إلى المستوى الذي تساهم فيه مساهمة واضحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحول إلى مجتمع مبني على المعرفة. وقد قامت الامانة العامة، وبالتعاون مع شركاءها من المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة، بوضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية.

91- وتعمل الامانة العامة حالياً على إطلاق الاسبوع العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة ليكون فضاءً عربياً يُسهم في تطوير آليات التنسيق والتكامل بين المنظمات والاتحادات والهيئات العربية العاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية في كافة مجالات البحث العلمي، وتسهيل الضوء على الدور الهام الذي تقوم به هذه المنظمات، وتعزيز التنسيق بينها لتفعيل دورها في النهوض بالبحث العلمي وتسخيره لخدمة القضايا التنموية في المجتمعات العربية؛ ومن المنتظر أن يتناول "الأسبوع العربي للبحث العلمي" العديد من المحاور الهامة التي تتعلق بالبحث العلمي، والدور المتوقع من مؤسسات العمل العربي المشترك في تفعيل هذا المجال، خدمةً للتنمية الشاملة والمستدامة في الدول العربية.

92- وتجدر الإشارة إلى بعض الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه الاستراتيجية والتي تتمثل في ضرورة وضع سياسات وخطط كفيلة بتفعيل التعاون والشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص وشركات الإنتاج والخدمات من جهة والجامعات ومراكز الأبحاث العلمية من جهة أخرى، وتطوير الأنظمة التعليمية للوصول لأفضل المخرجات عن طرق الموائمة بين مهارات وقدرات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، فضلاً عن تعزيز دور القطاع الخاص في دعم وتشجيع تمويل أنشطة البحث العلمي في الدول العربية، وزيادة الانفاق على البحث العلمي والاستفادة مما تم التوصل إليه من أبحاث ووضعها موضع التنفيذ ليكون لها المردود الاقتصادي المنشود.

93- وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التعليم في الوطن العربي بما يتماشى ومتطلبات السوق، تجدر الإشارة إلى أهمية وضع استراتيجية عربية شاملة للنهوض بالتعليم الفني والمهني، وترتكز على تنمية المهارات وتشجع على الإبداع والابتكار، والارتقاء بالتعليم الفني والمهني وربطه بسوق العمل كعنصر من عناصر التنمية الشاملة (الإنسانية - الاجتماعية - الاقتصادية)، بالإضافة إلى سنّ التشريعات والقوانين المنظمة لسوق العمل، لتحسين الأجور بناءً على الكفاءة المهنية المؤهلة، وضرورة العمل على وضع آليات لإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تخطيط وتمويل وتنفيذ التعليم الفني والمهني، وضرورة تطوير ورفع ثقافة المجتمع فيما يتعلق بالتعلم الفني والمهني من خلال الإرشاد والتوجيه وزيادة الأعمال.

ثامناً: في مجال المرأة:

94- تعد المرأة محركاً رئيسياً لتنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة والتي أقرت من قبل قادة العالم على المستوى الدولي في سبتمبر/أيلول 2015. وفي هذا الإطار، تولي جامعة الدول العربية اهتماماً خاصاً بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين، وقامت الأمانة العامة بإعداد "إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية" "أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030" والمعتمد من القمة العربية بموجب القرار رقم (701) د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29.

95- وحرصاً من الأمانة العامة على وجود إطار إقليمي عربي موحد للمؤشرات الإقليمية الدالة على وضع النساء والفتيات في المنطقة العربية وفقاً للأولويات الوطنية واتساقاً مع خطة التنمية المستدامة 2030 وأهمية وجود مؤشرات ترصد وضع المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية، قامت الأمانة العامة بإعداد "استبيان لأسس البيانات الخاصة بالمؤشرات اللازمة لمتابعة التقدم المحرز لتنفيذ إعلان القاهرة للمرأة العربية والخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربية وأهداف التنمية المستدامة 2030" بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

96- وفي هذا الإطار، قامت الأمانة العامة بوضع مؤشرات إقليمية ترصد وضع النساء والفتيات في المنطقة العربية، حيث تم الانتهاء من إعداد "دليل إعداد الاستعراضات الطوعية الوطنية

من خلال عدسة المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية"، لرصد وضع المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية.

97- كما تم تشكيل فريق عمل إقليمي معني بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، ذلك بالإضافة إلى إنشاء شبكة "خديجة للتمكين الاقتصادي للمرأة"، والتي تعد أول مبادرة عربية لتكون منبراً للتمكين الاقتصادي للمرأة وتستهدف تعزيز تمكين المرأة في المنطقة وبصفة خاصة في المناطق المهمشة ومناطق اللجوء والنزوح؛ من خلال توفير بيئة عمل أكثر أماناً للنساء، فضلاً عن إعداد المسودة الأخيرة لاتفاقية "مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري" بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، والتي تعد الاتفاقية العربية الأولى في هذا الشأن.

98- وفي هذا الإطار تؤكد الأمانة العامة على أهمية دعم حقوق المرأة و تعزيز دورها ضمن مسارات التنمية المستدامة، والعمل على توفير الحماية للنساء اثناء النزاعات المسلحة وظروف عدم الاستقرار، تنفيذاً للاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية حول "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" والتي وافق عليها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بموجب القرار رقم (7966) د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13.

تاسعاً: في مجال الطفولة:

99- يشهد العالم العربي تحولات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية أثرت بشكل ملموس على مسار تنمية الطفل ورفاهه وضمان حقوقه، فضلاً عن النزاعات المسلحة وظروف

عدم الاستقرار التي تشهدها عدد من دول المنطقة والتي تعصف بحقوق الاطفال فيها، وتعمل الامانة العامة على عدد من القضايا الهامة والتي تمثل أولوية خاصة لحماية الاطفال من كافة أشكال العنف المُمارس ضدهم وإنفاذ حقوقهم الفُضلى.

100- في هذا الإطار، وتنفيذاً للقرار رقم (574) الصادر عن القمة العربية في الدوحة بتاريخ 2013/3/26، والذي نص في فقرته (16) على: "دعوة الأمانة العامة لعقد مؤتمر دولي عن معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل"، والذي أكدت عليه أيضاً القرارات الصادرة عن قمة نواكشوط (2016) وقمة عمان (2017)، شارك الأمين العام في أعمال المؤتمر الدولي حول "معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لاتفاقية حقوق الطفل"، والذي نظّمته الأمانة العامة تحت رعاية وبحضور صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، ووزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت يومي 12-13/11/2017.

101- وقد صدر عن المؤتمر "إعلان الكويت حول حماية وتعزيز حقوق الطفل الفلسطيني في ظل الانتهاكات الاسرائيلية"، حيث طالب الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل بتحمل المسؤولية لضمان التزام إسرائيل بحماية وتعزيز حقوق الطفل الفلسطيني دون أي تمييز، وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية، والتأكيد على مواصلة

العمل على حماية حقوق الأطفال الفلسطينيين، وحث الحكومات والبرلمانات والمنظمات الاقليمية والدولية وصنّاع القرار لضمان حماية وتعزيز حقوق الطفل الفلسطيني، بما في ذلك ما جاء في الملاحظات الختامية للجنة الامم المتحدة لحقوق الطفل. كما أكد الإعلان على مواصلة التعاون والتنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة (المنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية)، والعمل على إقامة تجمع دولي للدفاع عن حقوق أطفال فلسطين وبهدف وضع معاناتهم كأولوية على أجندة المجتمع الدولي.

102- وتنفيذاً لقرار القمة العربية رقم (535) د.ع (22) بتاريخ 2010/3/28، واستناداً لقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (8089) د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8، تم إنشاء "البرلمان العربي للطفل" بهدف تأهيل الأطفال وتنقيفهم وفق منهج علمي وعملي هدفه الرئيسي غرس قيم ومفاهيم الديمقراطية الحقيقية في نفوس الناشء، وجعل شخصية الطفل العربي شخصية مساهمة في طرح قضاياها ومعبرة عنها، سعياً لكسب الحقوق التي كفلتها لهم الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى كيفية صياغة الخطط والتوصيات في البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء لخدمة قضايا الطفولة. هذا، وتعمل الأمانة العامة خلال المرحلة القادمة على التنسيق مع البرلمان العربي للطفل لوضع كافة المخرجات والتوصيات الصادرة عن البرلمان أمام متخذي القرار وعرضها على المجالس الوزارية المتخصصة لإقرارها واعتمادها على المستوى العربي.

103- وتماشياً مع الغاية السابعة من الهدف الثامن لأهداف التنمية المستدامة 2030، والتي أكدت على اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025، وتنفيذاً كذلك للتوصية الصادرة في هذا الشأن عن لجنة الطفولة العربية، قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بإعداد دراسة حول "عمل الأطفال في الدول العربية"، والتي تهدف إلى تقدير وضع ظاهرة عمل الأطفال في الدول العربية وخاصة أسوأ أشكال عمل الأطفال، واقتراح حلول لمكافحة هذه الظاهرة. وقد تضمنت الدراسة طرح عدد من التوصيات التي جاء في مقدمتها: تعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي بما يضمن تفعيل القوانين والتشريعات الوطنية، تعزيز الأطر المؤسسية لضمان إنفاذ القوانين والأنظمة الوطنية، تأمين نظم الحماية الاقتصادية والاجتماعية، معالجة مسألة عمل الأطفال، دعم الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم إلى جانب برامج التوعية. وقد تناولت الدراسة أيضاً البرامج الانسانية والمساعدات للنازحين واللاجئين وحماية الأطفال من التجنيد والاستخدام في النزاعات المسلحة، وغيرها من القضايا الملحة المتعلقة بهذا الموضوع. وقد تم تعميم الدراسة على الدول الاعضاء، التي أبدت بعضها عدد من الملاحظات تم تضمينها في الدراسة.

104- وتماشياً مع الغاية الثانية من الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، والتي نصت على إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار

بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم، وتنفيذاً للتوصيات الصادرة في هذا الشأن عن لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، قامت الأمانة العامة بإعداد "الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية" بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتهدف الاستراتيجية إلى التركيز على حماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية، وكيفية مواجهة التحديات التي يتعرضون لها من قتل وتشريد وانتهاك لحقوقهم الأصلية، وكذلك كيفية دعم الدول المضيفة للاجئين لإنقاذ جيل كامل من الضياع وتمكينه من تحقيق العيش بكرامة في مناخ آمن.

105- كما استندت الاستراتيجية إلى المبادئ التي تم إرسائها دولياً بشأن توفير الحماية للأطفال اللاجئين، ومنها: مسئولية الدولة في حماية الأطفال، تقديم المصلحة الفضلى للطفل، كيفية سرعة الاستجابة في حالات الطوارئ، دعم مشاركة الأطفال، عدم التمييز، وغيرها من المبادئ الأساسية. وتطرت الاستراتيجية كذلك إلى عدد من القضايا الهامة، منها: تعزيز نظم الحماية الوطنية، تطوير واستحداث التشريعات والسياسات التي تضمن حماية الأطفال اللاجئين، التشبيك والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بحماية الأطفال وإنفاذ حقوقهم.

106- وفي هذا الصدد، يقترح قيام الدول الأعضاء بمراجعة كافة التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق الطفل لضمان مواءمتها مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل الدولية وبروتوكولها الاختياريين والاتفاقيات الدولية الأخرى المعنية بقضايا الأطفال. كما يقترح أن تقوم الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق

الطفل ومعهدهتي منظمة العمل الدولية (138، 182) واتفاقية حقوق المعاقين، للمصادقة على هذه الاتفاقيات، مع التأكيد على ضرورة استحداث تشريعات أو تفعيل القوانين الوطنية المتعلقة بالجنسية، والتي تضمن تسجيل كافة الأطفال عند ولادتهم بلا استثناء وكذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

عاشراً: في مجال الصحة:

107- اعتمدت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة في مدينة الرياض القرار رقم (33) بتاريخ 2013/1/22، بشأن التصدي للأمراض غير المعدية (غير السارية). وتضمن إعلان الرياض الصادر عن القمة التأكيد على إيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا الأمراض غير المعدية واستئصال الأمراض المعدية والتصدي للأمراض السارية. كما رحب القادة العرب بإعلان الرياض "الصادر عن" المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط" الذي عُقد بمدينة الرياض (ديسمبر/ كانون أول 2012)، ودعا الدول الأعضاء إلى العمل بموجبه كمنهاج للتصدي للأمراض غير المعدية (غير السارية).

108- في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الجهود التي قامت بها الامانة العامة منذ القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (الرياض: 2013) وصولاً الى القمة الرابعة (بيروت: 2019) في هذا المجال، وعلى النحو التالي:

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الصحة العرب د.ع (41) رقم (5) (القاهرة: مارس/آذار 2014)، بشأن (صحة الامهات)، فإن الامانة العامة بصدد الانتهاء من إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية العربية متعددة

- القطاعات حول صحة الأمهات والأطفال والمراهقات (2019-2030)، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. والغرض من هذه الاستراتيجية هو وضع إطار مرجعي للدول العربية يمكن من خلاله تطوير خطط تنفيذية وطنية للارتقاء بصحة الأمهات والأطفال والمراهقات، وسوف تسهم الاستراتيجية في تحقيق الهدف الثالث المعني بالصحة من أهداف التنمية المستدامة 2030.
- في إطار متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الصحة العرب بشأن مكافحة الإيدز وتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإيدز 2014-2020، تواصل الأمانة العامة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، ومديري البرامج الوطنية لمكافحة الإيدز في الدول العربية، ومنظمات المجتمع المدني، العمل على تنفيذ الأهداف العشرة الخاصة بهذه الاستراتيجية، من خلال تنظيم عدد من الفعاليات وورش العمل المتخصصة بما في ذلك الاجتماع رفيع المستوى للقيادات النسائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والورشة الإقليمية للقيادات الإعلامية تحت شعار دور القادة الإعلاميين في القضاء على الإيدز في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك ورشة عمل حول دور القادة الدينيين في دعم تنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإيدز 2014-2020، وأهداف المسار السريع من أجل القضاء على الإيدز في الدول العربية، واللّتين انعقدتا بمقر الأمانة العامة للجامعة في ديسمبر/كانون الأول 2016.
 - نظمت الأمانة العامة منتدى وزاري عربي تحت عنوان "أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة 2030"، وذلك ضمن فاعليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة "نحو شراكة فاعلة"، حيث صدر عدد من

التوصيات الهامة التي تضمنت تكثيف الجهود والاستمرار في تبادل الخبرات لمواجهة الأمراض غير السارية كالسمنة وأمراض القلب والسرطان والضغط والسكري، التي تتزايد معدلاتها بشكل كبير حتى لا تواجه المنطقة العربية مشكلة كبيرة في الفترة القادمة، بالإضافة إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة كإطار عام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بالصحة.

● اعتمد مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (50) بتاريخ 2018/5/21 مشروع الدليل الاسترشادي الخاص بمكافحة التدخين والتبغ ومنتجاته، ومن المنتظر أن يُعرض هذا الدليل على القمة العربية في دورتها العادية (30) بالجمهورية التونسية (مارس/آذار 2019). كما دعا المجلس الدول العربية للاسترشاد به عند إعداد التشريعات الوطنية لكل دولة.

● وفي إطار اهتمام الأمانة العامة بمواضيع الوقاية وعلاج الإدمان والدعم الاجتماعي، قامت الأمانة العامة بتاريخ 2018/10/3 بتوقيع مذكرة تفاهم مع المكتب الإقليمي للأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج والرعاية للاضطرابات الناتجة عن تعاطي المخدرات، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة (الإيدز).

● وتنفيذاً لما تضمنه إعلان الدورة الأولى للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في الكويت 2009، حول التنسيق والتكامل بين الشركات المنتجة للدواء في الوطن العربي، في إطار استراتيجية واضحة للتصنيع الدوائي العربي، واعتباره أحد مقومات الامن القومي، وتيسير إجراءات تسجيل الدواء في الدول العربية، والاعتراف المتبادل

بها، فتم الانتهاء من المدونة العربية لليقظة الدوائية والمدونة العربية للتكافؤ الحيوي، وتم عرض هذه المدونة علي مجلس وزراء الصحة العرب في دورته رقم (41) التي عقدت يومي 12-13/3/2014، حيث تم اعتمادها وتعميمها علي الدول الأعضاء.

• هذا، وتجدر الإشارة إلى قرار القمة العربية في دورتها العادية (29) رقم (736) بتاريخ 2018/4/15، الذي اعتمدت بموجبه الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة (2017-2030).

• وفي ذات الإطار، أصدرت القمة العربية في دورتها العادية (27) بتاريخ 2016/7/25 القرارين رقم (666) بشأن إنشاء المركز العربي للأبحاث الطبية والمعملية، ورقم (667) بشأن "إنشاء المركز العربي للتعاون والبحوث حول فيروس نقص المناعة/ السيدا (الايذز)".
وجدير بالذكر أن الأمانة العامة لم تتلق حتى الآن تقارير حول الإنجازات التي تمت في هذا الشأن رغم مطالبتها بتسمية نقاط اتصال لمتابعة الموضوعات حتى يتسنى تقديم الدعم الفني اللازم من خلال مجلس وزراء الصحة العرب.

حادي عشر: في مجال تعزيز دور المجتمع المدني:

109- في إطار تنفيذ توجهات القمم العربية التنموية لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، وانطلاقاً من أنها رديف الحكومات في العمل من أجل التنمية بما يدعم الجهود العربية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتنفيذاً لتوصيات مننديات المجتمع المدني التي تم تنظيمها على هامش القمم التنموية وخاصة القمتين التتمويتين شرم الشيخ 2011 والرياض 2013، أعدت الأمانة العامة العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني

2016 - 2020 تحت عنوان "دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة"، الذي وافق عليه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب قراره رقم (793) د.ع (35) عام 2015. وتواصل الأمانة العامة تنفيذ هذا العقد الهام من خلال التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مختلف المجالات ذات الصلة بخطة التنمية المستدامة 2030، وتنظيم عدد من الفعاليات في هذا الإطار.

ثاني عشر: في مجال السياسات السكانية:

110- يصادف عام 2019 الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد عام 1994، والذي نظمت الأمانة العامة خلال عام 2013 وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مؤتمراً لمتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر الأول، وأصدر إعلان القاهرة 2013 بالمصادقة على المراجعة الإقليمية لهذا الإعلان الهام، والذي يوضح تلامز المسارين من خلال تداخل الطبيعة الشاملة لخطة التنمية المستدامة 2030 مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد تمت المراجعة الخمسية لهذا الإعلان في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2018 في بيروت، ونتج عنه حزمة من الرسائل تقدم كمساهمة المنطقة العربية في التقرير الدولي للمراجعة والذي سيقدم للدورة 52 للجنة السكان والتنمية CPD والتي سترفع نتائجها إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى 2019. كما صدر عن المؤتمر "تقرير الاستعراض الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013"، الذي أعده الشركاء المنظمون للمؤتمر بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ويجمع التحديات الانمائية والديناميكيات السكانية في العالم العربي.

111- من ناحية أخرى، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2205) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، بالموافقة من حيث المبدأ على مقترح المملكة الأردنية الهاشمية بإنشاء المجلس الأعلى للسكان والتنمية في الدول العربية، وتكليف الامانة العامة بمهام الامانة الفنية للمجلس. ويمثل المجلس إضافة نوعية تهدف إلى مأسسة العمل العربي المشترك المعنى بالقضايا السكانية داخل المنطقة العربية لتتوافق مع السياق الدولي وتناظر لجنة السكان والتنمية بالأمم المتحدة، ووضع استراتيجية عربية للسكان ومساعدة الدول الاعضاء في وضع السياسات الوطنية، بالإضافة إلى إنشاء مرصد حول القضايا السكانية لتوفير المعلومات والبيانات والمؤشرات السكانية في الوطن العربي.

112- وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن قطاع السكان هو قطاع متداخل مع القطاعات الاخرى (Multi-sectoral) يتطلب التنسيق ما بين القطاعات المعنية (على سبيل المثال: الصحة والبيئة والاقتصاد) والتعاون بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة (الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص)، وذلك لتحقيق نتائج سياسات وبرامج هادفة ومشاركة. وإن مرجعية المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية لا تتبع جميعها إلى وزارة محددة، فرؤساء المجالس واللجان السكانية يتبعون في بعض الدول وزارات التخطيط أو الشؤون الاجتماعية أو الصحة أو رئاسة مجلس الوزراء أو رؤساء الجمهورية. وبالتالي ليس لديهم مجالس وزارية في جامعة الدول العربية أو آلية تنسيق تساعد على تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعهم السنوي. وبالتالي يأتي إنشاء المجلس كإضافة ملحة للعمل العربي المشترك في تحقيق رفاهة السكان والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

113- وفي هذا الإطار، قد يكون من المناسب تجديد الالتزام بمبادئ وأهداف إعلان القاهرة 2013 الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية "تحديات التنمية والتحويلات السكانية في عالم عربي متغير" كروية شاملة لقضايا السكان، ترمى إلى تحقيق الكرامة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وتمكين الفئات السكانية وبخاصة الأكثر ضعفاً. ويُعدّ إعلان القاهرة وخطة العمل هما خطة سكانية متكاملة، يغذي الكثير منها أجندة 2030 وتحفظ كذلك لذاتها بخصوصيتها وخصائصها والتي هي الدليل على استمرارها وقوتها التي تتميز بها عن أي خطة أخرى؛ فبرنامج عمل السكان والتنمية 1994 وإعلان القاهرة 2013 هي آليات ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك التأكيد على الاضافة النوعية لإنشاء المجلس الأعلى للسكان والتنمية في الدول العربية، وما يتبعه من آليات، فضلاً عن العمل على إنشاء مرصد عربي للسكان والتنمية يعمل على رصد التحديات التي تواجهها قضايا السكان والتنمية داخل المنطقة العربية وإعطاء الرأي لمتخذي القرار للمساعدة في اتخاذ إجراءات استباقية، والدفع من خلال المجلس الأعلى للسكان والتنمية في الدول العربية بالدول الاعضاء لوضع البرامج السكانية ضمن الخطط التنموية، وكذلك تعزيز دور هذه المجالس من خلال بناء القدرات والتمكين على أن تنعكس جميع المقاصد الثلاثة في أي سياسات سكانية في المراجعات الوطنية الطوعية، بحيث أن أحكام ومبادئ برنامج العمل ICPD (بما في ذلك الصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وتحركات السكان) تجد وسيلة لإدراجها في أهداف التنمية المستدامة.

ثالث عشر: في مجال الهجرة الدولية:

114- تُعد الهجرة الدولية أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد عملت الهجرة على دعم النمو الاقتصادي العالمي وأسهمت في تطور الدول والمجتمعات، وللهجرة فائدة لدول المنشأ والمقصد على حدٍ سواء، حيث أنها تُعدّ حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة في دول المنشأ، وتساهم في تنمية هذه الدول من خلال تحويلات المهاجرين ونقل المعارف والخبرات المكتسبة في بلدان المهجر للوطن الأم والتبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة التي يؤسسها المهاجرون. واعترافاً بالدور الأساسي الذي تؤديه الهجرة في الإسهام الإيجابي في التنمية المستدامة حين يتم إدارتها بشكل جيد، تم إدراجها لأول مرة في الإطار الإنمائي العالمي في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة 2030 والمتمثل في الهدف رقم (10.7) بشأن تيسير الهجرة وانتقال الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية.

115- وفي هذا الإطار، ينبغي التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين دول المنشأ ودول المقصد لتحقيق التوازن بين سياسات الهجرة على المستوى الإقليمي، من خلال عدة طرق، من بينها: القيام بإجراء دراسات دورية حول احتياجات أسواق العمل في دول المقصد، وتحديد المهارات المطلوبة بوضوح، ووضع آليات للاعتراف بالمهارات، والإعلان عن فرص العمل المتاحة، مما يسمح لدول المنشأ بوضع سياسات التعليم والتدريب المناسبة. بالإضافة إلى حث دول المقصد على الاستثمار في هذا المجال، فضلاً عن مواصلة العمل على تضمين الهجرة في خطط

التممية الوطنية والمحلية في الدول العربية، وإشراك الكفاءات والمؤسسات العربية في الخارج في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، مع التأكيد على أهمية إقرار مبدأ المسؤولية الكاملة للمجتمع الدولي إزاء اللاجئين وإزاء الدول والمجتمعات المضيفة لهم في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي خاصة، وبالطبع الاهتمام بتوفير المساعدات التنموية اللازمة للدول المضيفة للاجئين، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية من خلال إقامة مشاريع تنموية فيها تساهم في الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذه الاستضافة.

رابع عشر: في مجال الشباب والرياضة:

116- يُعتبر الشباب من أكبر الشرائح السكانية في العالم بحيث يمكن لهم أن يلعبوا دوراً محورياً في تحقيق تطلعات التنمية المستدامة، فمستقبل الغد هو مستقبلهم، ودورهم يجب ألا يقتصر على المشاركة في صنع القرار بل في تنفيذه، بما يتناسب مع طاقاتهم وقدراتهم في الابتكار واستشراف المستقبل من خلال تزويدهم بالمهارات والفرص الضرورية اللازمة لكي يكونوا قوة دافعة لدعم عملية التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق السلام والأمن، فهم لاعبون رئيسيون في تنفيذ هذه الخطة ورصدها واستعراضها.

117- وتواصل الأمانة العامة جهودها لزيادة تمكين الشباب العربي من خلال تنظيم العديد من الفعاليات والمنتديات في إطار بناء قدراتهم وخلق أجيال من الشباب قادرة على مواكبة التطورات

ومواجهة التحديات، وخاصة في الدول التي تواجه صراعات والدول الأقل نمواً، وتحرص الأمانة العامة على معالجة موضوعات الشباب في هذا الإطار كعنصر متداخل مع كافة أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، وبوصف الشباب هم شركاء التنمية وأحد أهدافها ووسائلها الرئيسية.



الجزء الثالث

أجندة التنمية المستدامة 2030

- 118- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2015، وفي جلسة تاريخية، أجندة التنمية المستدامة 2030، وتتضمن هذه الأجندة 17 هدفاً و169 غاية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وترتكز هذه الأهداف على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، وترمي إلى القضاء على الفقر بمختلف أبعاده ومكافحة عدم المساواة ومعالجة التغيرات المناخية على مدى الخمسة عشر سنة ما بين 2015 وحتى العام 2030. ومنذ ذلك الحين، تتركز الجهود الدولية بشكل عام على تحقيق هذه الأهداف والغايات في الموعد المُحدّد لها وفق الأجندة الدولية. ولقد حرصت الجامعة العربية على مواكبة هذا الجهد الدولي، وعملت على تنسيق المواقف والخطط والاستراتيجيات بين الدول العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.
- 119- في هذا الإطار، أنشأت الأمانة العامة إدارة متخصصة معنية بأمور "التنمية المستدامة والتعاون الدولي" وتتبع مباشرة مكتب الأمين العام، وتعمل كأمانة فنية للجنة العربية المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.
- 120- كما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2134) د.ع (99) بتاريخ 2017/2/16، بالموافقة على إنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، على أن ترفع توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودعا

الدول الاعضاء للمشاركة بمستوى رفيع ومتخصص في أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية. وقد عقدت اللجنة خمسة اجتماعات حتى تاريخه.

121- كما أصبحت "التنمية المستدامة" بنداً دائماً على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته العادية، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2161) د.ع (100) بتاريخ 2017/8/24.

122- هذا، وقد وافقت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في اجتماعها الثاني، وبعد الأخذ في الاعتبار ملاحظات الدول العربية، على الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، والذي يشتمل على التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وأولويات تنفيذ هذه الأهداف في المنطقة العربية.

123- وخلال شهر مايو/آيار عام 2017، قامت الأمانة العامة بتنظيم الأسبوع العربي الأول للتنمية المستدامة تحت رعاية فخامة رئيس جمهورية مصر العربية وبالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المعنية. وقد اشتمل الأسبوع على تسع جلسات عمل رئيسية، ناقشت مختلف قضايا التنمية بالمنطقة العربية وجوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كما عُقدت جلسات جانبية وجلسات خاصة على هامش الأسبوع العربي.

124- وعلى هامش هذا الأسبوع، وفي إطار الشراكات الدولية والتعاون

الدولي، قامت الأمانة العامة بتوقيع مذكرة تفاهم بينها وبين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، بغرض زيادة مستوى المعارف والحوار والتعاون بينهما لتسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبادل المعارف وبناء القدرات خاصة في مجالات التعليم والطاقة والمياه.

125- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2181) في دورته العادية (101) بتاريخ 2018/2/8، بالموافقة على عقد اجتماعات للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، بمشاركة نقاط اتصال المجلس، ودعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة المعنية بتنفيذ خطة 2030 إلى إحاطة اللجنة العربية للتنمية المستدامة بكافة الموضوعات المتعلقة بالتنمية المستدامة، لرفع تقرير في هذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

126- وفي إطار تفعيل الهدف الـ 17 المتعلق بالشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، تشارك الأمانة العامة بشكل دوري في اجتماعات المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، والذي يُعقد بمقر الأمم المتحدة بنيويورك من كل عام، ويتم خلاله مناقشة موضوعية لأهداف التنمية المستدامة 2030، وتقوم الدول خلاله باستعراض تقاريرها الوطنية الطوعية. وتجدر الإشارة إلى أن عشرة دول عربية قامت بتقديم تقاريرها الوطنية الطوعية خلال دورات المنتدى ما بين عامي 2016-2018.

127- كما تشارك الأمانة العامة في فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة والاجتماعات التحضيرية له بصفة منتظمة كونها شريكاً رئيسياً، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغربي آسيا (الإسكوا)، وتتناول دورات هذه المنتديات موضوعات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالمنطقة العربية، وتصدر عنه رسائل رئيسية يتم رفعها إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

128- كما تقوم الأمانة العامة أيضاً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لتدريب ممثلي الأجهزة المعنية من الدول العربية في مجال مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك للمساعدة في وضع مؤشرات التنمية المستدامة 2030 للدول العربية.

129- من ناحية أخرى، استضافت الأمانة العامة الاجتماع (24) لآلية التنسيق الإقليمية خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول 2018، والتي تهدف اجتماعاتها إلى تعزيز التنسيق الاستراتيجي وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين هيئات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين الإقليميين ومن ضمنهم جامعة الدول العربية.

130- وفي إطار التعاون مع مؤسسات العطاء الاجتماعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نظمت الأمانة العامة ورشة عمل حول "أهداف التنمية المستدامة: نماذج وآليات من قطاع العطاء الاجتماعي"، وذلك بتاريخ 2018/4/19 بمقر الأمانة العامة. وقد سلطت الورشة الضوء على الجهود المبذولة من قبل مؤسسات العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية لتحقيق التنمية

المستدامة في المجتمعات العربية، وكذا التعرف على الفرص والإمكانيات المتاحة بالمنطقة العربية لتعزيز الشراكة بين مؤسسات العطاء الاجتماعي وحكومات الدول العربية من أجل دعم جهود الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة.

131- كما نظمت الأمانة العامة الملتقى الثاني لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية المستدامة، بتاريخ 2018/6/11 بمقر الأمانة العامة، تم خلاله مناقشة الأهداف (6،7،11،12،15،17) من أهداف التنمية المستدامة 2030، والتعرف على ما تم اتخاذه من إجراءات لتحقيق هذه الأهداف، والتطرق إلى العوائق التي تقيد حركة التنفيذ بغية الخروج برسائل تعبر عن وجهة نظر المنطقة العربية في هذا المجال.

132- نظمت الامانة العامة، خلال الفترة 2018/11/22-19، فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثانية بالتعاون والشراكة مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية، وتحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية. وقد عُقدت الفعاليات تحت شعار " الانطلاق نحو العمل"، وشهدت مشاركة واسعة من ممثلي الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والشركاء الدوليين والإقليميين وأصحاب المصلحة، بالإضافة لمشاركة واسعة من الشباب من كافة الدول العربية. وقد اشتمل الأسبوع على أكثر من 30 جلسة رئيسية وحدثاً جانبياً، وتم تخصيص اليوم الأخير من أعماله لجمهورية مصر العربية؛ حيث تم خلاله استعراض رؤية مصر 2030 بالإضافة لإقامة سوق لمنتجات مصرية محلية.

133- وتنفيذاً لتوصيات اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في الدول العربية 2030، تستعد الأمانة العامة للبدء في إعداد تقرير حول أهمية تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات.

134- كما ستدعو الأمانة العامة مع الشركاء لعقد فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثالثة لعام 2019، في الدولة العربية الراغبة في استضافته على غرار تجربة جمهورية مصر العربية.

135- وتتطلع الأمانة العامة للمشاركة في فعاليات معرض إكسبو 2020 بمدينة دبي المقرّر عقده خلال الفترة 2020/10/20 إلى 2021/4/10، حيث تعقد الأمانة العامة جناحها تحت مظلة موضوع "الفرص". وفي هذا الإطار، تحضر الأمانة العامة لعقد العديد من الفعاليات خلال فترة المعرض، من بينها الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

